

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9653

الأربعاء، 12 حزيران/يونيه 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد هوانغ/السيد سانغجين كيم	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد بن جامع
	سلوفينيا	السيد جيوغار
	سويسرا	السيدة بيرسفييل
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة بن
	فرنسا	السيدة ديم لابي
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد فيرنانديس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد/السيد وود
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-16708 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

مواصلة في وفاة السيد ساولوس تشيلما، نائب رئيس ملاوي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في مستهل الجلسة، وبالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن، أود أن أشير إلى الوفاة المأساوية للسيد ساولوس تشيلما، نائب رئيس ملاوي، الذي لقي حتفه في حادث تحطم طائرة في 10 حزيران/يونيه. ويتقدم أعضاء المجلس بتعازيهم ومواساتهم لأسر جميع الذين فقدوا أرواحهم في الحادث ولحكومة وشعب ملاوي. وأطلب من جميع الحاضرين الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة حدادا على روح نائب الرئيس تشيلما والركاب التسعة الآخرين الذين فقدوا حياتهم.

لترمز أعضاء مجلس الأمن الصمت لمدة دقيقة.

إقرار جدول الأعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الصين الكلمة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): ينص ميثاق الأمم المتحدة بوضوح على أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وما فتئت الصين تؤكد أن المجلس ليس المكان المناسب لمعالجة قضايا حقوق الإنسان وينبغي له ألا يتدخل في قضايا حقوق الإنسان الخاصة ببلدان بعينها. وقد عارضنا دائما تسييس قضايا حقوق الإنسان واستخدامها كذريعة للضغط على البلدان الأخرى. إننا نعيش في عالم متقلب بشكل متزايد حيث تظهر باستمرار أزمات وتحديات مختلفة وتتدخل جميع أنواع النزاعات والمواجهات. وينبغي للمجلس أن يركز بجدية على مسؤولياته التي أناطها به الميثاق وأن يكرس وقته وموارده المحدودة للتعامل مع القضايا الرئيسية والملحة التي لها تأثير حقيقي على السلام والأمن الدوليين، مع التركيز على إسكات البنادق في أفريقيا ووضع حد للنزاعات في الشرق الأوسط واستعادة السلام في أوروبا.

إن حالة حقوق الإنسان الحالية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين ولن يساعد دفع المجلس للتدخل في قضايا حقوق الإنسان هناك على تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية. بل على العكس، سيؤدي ذلك إلى

زيادة حدة العداء وتفاقم المواجهة. وتعارض الصين نظر المجلس في حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتدعو إلى إجراء تصويت على جدول الأعمال المؤقت لهذه الجلسة.

السيد نيبيزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يشهد المجتمع الدولي اليوم مرة أخرى وضعا مخزيا حيث تحاول حفنة من الدول استخدام مجلس الأمن كأداة لتعزيز مخططاتها الجيوسياسية. ولم تساورنا قط أي أوهام حيال حقيقة أن جميع خصوم بيونغ يانغ الرئيسيين، الذين هم أعضاء في مجلس الأمن، سيكسرون كل طاقاتهم لإطلاق ادعاءات لا أساس لها من الصحة وانتقاد سلطات بيونغ يانغ أمام الكاميرات بدلا من البحث عن طرق بناءة لحل الأزمة في شبه الجزيرة الكورية. فهذهم الوحيد هو تشويه الوضع هناك مرة أخرى وصرف انتباه الرأي العام عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء المشاكل الأمنية المتراكمة في المنطقة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن منظمي الجلسة ينتهكون بذلك عددا من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والالتزام بتتمة العلاقات الودية القائمة على الاحترام المتبادل والمساواة في الحقوق. ونشير في هذا الصدد إلى بيان مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة الذي صدر صباح اليوم.

ويدرك خصوم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جيدا أن مبادراتهم مبادرات غير مجدية تقوض ما تبقى من إيمان الدول الأعضاء بالجهود المشتركة بشأن حماية حقوق الإنسان وأغراضها دعائية بحتة. غير أن ذلك لا يوقفهم، إذ أنهم يطلبون عقد مثل هذه الجلسات على نحو منتظم بشكل مبالغ فيه. والربط بين حقوق الإنسان والأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين - لا سيما في سياق شبه الجزيرة الكورية - الذي يشجعه المبادرون بعقد جلسة الإحاطة اليوم ليس مجرد ربط زائف. والمحاولات الرامية إلى إدخال مهام لم تصدر لها ولاية في عمل مجلس الأمن تلهيه وتهدر موارده وتسييس النقاش، وبالتالي تقوض سلطة المجلس ككل.

ولذلك نطلب إجراء تصويت إجرائي على جدول الأعمال المؤقت لهذه الجلسة، التي طالبت بعقدها الولايات المتحدة والمملكة

السيدة باربارا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد المملكة المتحدة قرار الرئاسة عقد هذه الجلسة بشأن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وستصوت مؤيدة له في التصويت الإجرائي.

أولاً وقبل كل شيء، يجب أن نقول بوضوح أن لمجلس ولاية تخول له مناقشة أي مسائل تتعلق بالسلام والأمن الدوليين. والنظام السياسي والاجتماعي القمعي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يمكنها من تحويل الموارد التي من المفترض أن تنفق على الاحتياجات الأساسية لأبناء شعبها لاستخدامها، إلى جانب العمل القسري، لتمويل أنشطتها في مجال تطوير الأسلحة النووية والقذائف التسيارية وتوليد الإيرادات اللازمة لذلك الغرض. ولذلك عواقب وخيمة وخطيرة على السلام والأمن الدوليين والإقليميين.

ورداً على زميلي الروسي، يناقش المجلس بانتظام المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان نظراً لتأثيرها على السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وآخر مناقشة جرت في أغسطس/آب 2023 (انظر S/PV.9398). ونلاحظ أيضاً أن روسيا كثيراً ما دعت إلى عقد جلسات بشأن مسائل متعلقة بحقوق الإنسان في أوكرانيا. وبالتالي، أشجع أعضاء المجلس على الانضمام إلينا دعماً لحق الرئاسة في عقد هذه الجلسة.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سأبدأ بجانب مختلف من جوانب المسألة. لقد ادعى زملاؤنا الغربيون، كما كان متوقفاً، في سعيهم لتبرير محاولتهم لتقويض ولاية مجلس الأمن، أن روسيا أثارت في مجلس الأمن حالة حقوق الإنسان في منطقة معينة أو إقليم معين. وسأعود إلى هذه النقطة لاحقاً، لكنني أود أولاً أن أقول أنه، في آذار/مارس، عندما حضنت روسيا، على عقد جلسة إحاطة مفتوحة لمناقشة عواقب عدوان منظمة حلف شمال الأطلسي على يوغوسلافيا في عام 1998 (انظر S/PV.9587)، كان موقفنا هو أن بإمكان أي عضو في المجلس إثارة أي مسألة تتعلق بالسلام والأمن الدوليين في المجلس. وذلك الموقف لم يتغير، ولو أنني أريد أن أشدد على أنه ينطبق على الحالات التي يتصل فيها الموضوع المقترح بولاية المجلس

المتحدة واليابان وجمهورية كوريا. وهذه المسألة لا تندرج ضمن ولاية مجلس الأمن، وهذا ما نعتبره مسألة مبدأ. ونحث بقوة أعضاء مجلس الأمن الآخرين على الانضمام إلينا والتصويت معارضين لجدول الأعمال المؤقت.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): باسم الولايات المتحدة واليابان وجمهورية كوريا، أود أن أدلي ببيان موجز قبل أن نشرع في التصويت الإجرائي على اعتماد جدول الأعمال المؤقت.

إن تجاوزات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وانتهاكاتها لحقوق الإنسان ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتهديدات النظام للسلام والأمن الدوليين. وبالتالي، فإن مسائل حقوق الإنسان تتعلق فعلاً بالسلام والأمن وتندرج بالتأكيد ضمن ولاية مجلس الأمن. فالنظام يعتمد على العمل القسري واستغلال العمال في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الداخل والخارج على حد سواء لتطوير أسلحة الدمار الشامل. والمخزي هنا هو الجهد الواضح الذي تبذله الصين وروسيا لحماية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فالنظام يقمع أصوات أي معارضين محتملين، ويحرص على أن يتمكن من إنفاق موارد عامة مفرطة على برنامجه لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية دون اعتراض شعبي.

وقد ازدادت الحالة سوءاً منذ أن أصدرت لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقريرها التاريخي قبل عقد من الزمن (A/HRC/25/63). وخلص ذلك التقرير إلى أن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بصورة منهجية وواسعة النطاق، وشكلت في كثير من الحالات جرائم ضد الإنسانية. وأوصت لجنة التحقيق أيضاً بأن يتلقى مجلس الأمن إحاطات منتظمة بشأن تجاوزات كوريا الشمالية وانتهاكاتها لحقوق الإنسان باعتبارها أخطاراً تهدد السلام والأمن الدوليين.

لذلك من الأهمية بمكان أن يؤيد المجلس اعتماد جدول الأعمال المؤقت اليوم. وتدعو جميع الأعضاء إلى التصويت مؤيدين اعتماد جدول الأعمال المؤقت، حتى يتسنى المضي قدماً في هذه الجلسة.

الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان؛ والسيدة إليزابيث سالمون المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ والسيد غومهيوك كيم، ممثل المجتمع المدني.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أعطي الكلمة للسيد تورك.

السيد تورك (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على هذه الدعوة، سيدي الرئيس. وأرحب بالاهتمام الذي يوليه المجلس لحالة حقوق الإنسان المزرية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وللعمل بشأن جميع أوجه الترابط بين حقوق الإنسان والسلام والأمن والتنمية.

إن طبيعة هذه الحالة التي طال أمدها تحاصر الناس في معاناة شديدة. كما أنه عامل من عوامل عدم الاستقرار له تداعيات إقليمية أوسع نطاقاً. ولا يمكننا فصل حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن الاعتبارات المتعلقة بالسلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية، بما في ذلك العسكرة المتزايدة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اليوم بلد معزول عن العالم - بيئة خانقة مغلقة الحياة فيها صراع يومي بدون أمل. وأؤكد أن ذلك يقع على خلفية عدد من العوامل التي لاحظناها مؤخراً.

أولاً، فيما يتعلق بالقمع المتزايد للحق في حرية التنقل، شهدنا في الأشهر الأخيرة إعادة الحدود على نحو جزئي جداً، مما سمح بحركة محدودة، ويمكن لبعض المواطنين من العودة إلى ديارهم، ودخول عدد قليل من الدبلوماسيين وبعض السفريات للوفود الحكومية والفرق الرياضية. ولكن بالنسبة للسكان بشكل عام، يظل الواقع القاسي هو الرقابة المشددة على الحدود. ويكاد يكون من المستحيل الآن على

مباشرة. وحينئذ، حتى أشد المعارضون تحمسا لعقد جلسة بشأن عدوان منظمة حلف شمال الأطلسي على يوغوسلافيا لم يجروا على تأييد موقفهم معارض لذلك. لكن ما علاقة حقوق الإنسان بالأمن الإقليمي والعالمي؟ هذا موضوع منفصل ينبغي أن يُناقش في محافل متخصصة لديها الولايات والخبرة ذات الصلة.

وفيما يتعلق بعقد روسيا جلسات لمجلس الأمن بشأن بعض جوانب الأزمة الأوكرانية، التي وصفها زميلتي البريطانية بأنها تتعلق بحقوق الإنسان، ففي هذه الحالة، الموضوع ليس مسائل حقوق الإنسان في حد ذاتها، بل هو موضوع يتصل بشكل مباشر بأسباب الأزمة وأفاق حلها. وفي السياق العام، كان اضطهاد الناطقين بالروسية في أوكرانيا والإعلان أنهم مواطنون من الدرجة الثانية عاملين من العوامل الرئيسية التي أدت إلى النزاع. وفي هذه الحالة، المقارنة مع موضوع جلسة اليوم غير لا ثقة قطعاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنظر إلى التعليقات التي أدلى بها، أعترم طرح جدول الأعمال المؤقت للتصويت.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الجزائر، إكوادور، فرنسا، غيانا، اليابان، مالطة، جمهورية كوريا، سيراليون، سلوفينيا، سويسرا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:

الصين، الاتحاد الروسي

المتمتعون عن التصويت:

موزامبيق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نال مشروع جدول الأعمال المؤقت على 12 صوتاً مؤيداً مقابل صوتين معارضين وامتناع عضو واحد عن التصويت. أقر جدول الأعمال المؤقت.

والمادة 7 من قانون البلد المتعلق برفض الأيديولوجية والثقافة الرجعية مثال مرعبٌ بشكل خاص، إذ تجيز فرض عقوبات صارمة، بما في ذلك عقوبة الإعدام، على جريمة تقديم أو عرض أو نشر ما يسمى بالثقافة الرجعية. وببساطة، يتعرض الناس في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لخطر الموت لمجرد مشاهدة أو مشاركة مسلسل تلفزيوني أجنبي. وينتهك هذا القانون بشكل صارخ حرية الرأي وحرية التعبير والحق في المشاركة في الحياة الثقافية، مما يضع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في انتهاك واضح لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وأحث البلد على إلغاء تلك القوانين القمعية وفرض وقف اختياري لعقوبة الإعدام في جميع مكونات نظامها القانوني بهدف إلغائها، بما يتماشى مع الاتجاه العالمي السائد في هذا الصدد.

ثالثاً، أصبحت الظروف الاجتماعية والاقتصادية للحياة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قاسية بشكل لا يطاق. وإني منزعج بشكل خاص من عدم إمكانية الحصول على الغذاء. وكل شخص قابله مكنتي ذكر ذلك بشكل أو بآخر. وعلى حد تعبير أحدهم، "من السهل جداً أن تصبح شخصاً ضعيفاً يعاني من سوء التغذية لأن الناس لا يجدون ما يسد رمقهم". ولئن كانت على ما يبدو تبدل بعض الجهود لمعالجة الأمن الغذائي، فإنها في الوقت نفسه تغلق غالبية الأسواق الصغيرة، وأسواق جانغمدانغ، وتقيد ما يمكن للبائعين بيعه في الأسواق المتبقية. وتزايد مركزية إنتاج الغذاء وتوزيعه يقوض إمكانية الحصول على الغذاء. وتشير التقارير إلى أن ما يقرب من نصف السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي في السنوات الأخيرة، مع تزايد هزال الأطفال في بعض المقاطعات. وأدعو الحكومة إلى دعم حق جميع مواطنيها في الغذاء دون تمييز، والاستفادة من عروض التعاون الدولي لتحقيق هذه الغاية.

رابعاً، لا تزال السخرة مستمرة بأشكال عديدة داخل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كما تمارس الحكومة أيضاً مستوى عالياً من الرقابة على العمال الذين يتم إرسالهم إلى الخارج، وقد أجرى مكنتي مقابلات مع العديد منهم. وهم يصفون تتسم بمشقة رهيبية - إذ

الناس المغادرة ما لم يحصلوا على إذن من الحكومة. وقلة قليلة جدا من الناس يحصلون على هذا الإذن. لكن مغادرة المرء لبلده ليست جريمة، بل على العكس، حق من حقوق الإنسان التي يعترف به القانون الدولي.

وفي العام الماضي، وصل إلى جمهورية كوريا ما يقرب من 200 هارب من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أي أقل من خمس عدد الوافدين قبل تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ومن بين من وصلوا بالفعل، لم تغادر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فعلياً سوى نسبة ضئيلة منهم بعد إغلاق الحدود بسبب كوفيد-19 في أوائل عام 2020، حيث كانت الغالبية في بلدان ثالثة. باختصار، إننا نشهد حالة لم يعد بإمكان الناس فيها أن يغادروا ولو أنهم يقاسون أحلك الظروف أو يواجهون خطر الاضطهاد. ومن بين عواقب هذه الحالة أن العائلات المنقسمة أصبحت أكثر انقساماً. وعدم المغادرة يعني استحالة لم الشمل مع العائلات في الخارج. وحتى اللقاءات القصيرة جدا بين الأقارب المنفصلين لم تعد تحدث، لأن الجهود الرسمية في هذا المجال متوقفة منذ سنوات. كما أن الاتصال الهاتفي أو إرسال الأموال إلى العائلة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أصبح الآن مستحيلاً تماماً. ولكن هذه الأمور بالضبط هي ما سيوجد بعض الشعور بالثقة والأمل. ويسبب هذا التدخل التعسفي في الحياة الأسرية كريباً عميقاً. وأحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على السماح مجدداً للعائلات بالتواصل فيما بينها ولم الشمل في نهاية المطاف.

ثانياً، لقد تقام قمع حرية التعبير، لا سيما نتيجة إنفاذ ثلاثة قوانين. وأحد هذه القوانين يتعلق باستخدام وسائل الإعلام الأجنبية التي تعتبر "فكراً رجعياً". والثاني يجرم استخدام لغة لا تتماشى مع لهجة بيونغ يانغ، بينما يركز الثالث على إجبار الشباب على "التوافق مع نمط حياة اشتراكي". وتقرض جميع هذه القوانين عقوبات قاسية على ممارسة حقوق الإنسان الأساسية التي يحميها القانون الدولي، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والوصول إلى المعلومات ونقلها، بل تصل إلى حد معاقبة الآباء على أفعال أبنائهم.

المزيرة لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، هناك أسباب مقنعة للاعتراف باحتياجات الحماية الدولية لمن يلتمسون الحماية خارج البلد. ومن الضروري المراعاة التامة لمبدأ عدم الإعادة القسرية. وقد تلقينا تقارير مقلقة عن ترحيل أشخاص لإعادتهم إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في انتهاك واضح للقانون الدولي. وأكد الرصد الذي أجريناه أن الأفراد الذين أُجبروا على العودة بهذه الطريقة يتعرضون للتعذيب أو الاحتجاز التعسفي أو غير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ومن المهم ضمان استمرار المجتمع الدولي في إيلاء اهتمام وثيق لهذه الحالة الخطيرة جداً لحقوق الإنسان. وبمقدور المجلس على نحو فريد من نوعه أن يعالج مسألة العزلة المتزايدة التي يعاني منها البلد، التي تؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان وعدم الاستقرار الإقليمي. ومن المهم حقاً أن يكون المجتمع الدولي مبدعاً في إيجاد طرق لإحياء الحوار. وقد شهدنا بعض الإشارات الإيجابية مؤخراً من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تعاملها مع النظام الدولي لحقوق الإنسان، وهو أمر جدير بالترحيب. وتتيح كل من الدورة المقبلة للاستعراض الدوري الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر وعملية الاستعراض التي ستجريها اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2025 فرصاً يجب اغتنامها.

إن مشهد البؤس والقمع والخوف والجوع واليأس في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يبعث على القلق البالغ. وتبدأ جميع المسارات للخروج منه بالتحول الكامل عن الطريق المسدود للعزلة المفروضة ذاتياً وفتح البلد والعودة للتعاون مع المجتمع الدولي وإتاحة الاتصالات بين الأشخاص والقبول بالتعاون الدولي والتركيز على رفاه الجميع.

إنني أحث حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن المعتقدات التقليدية والتغلب على عقليتها الانعزالية التي لا تؤدي إلا إلى تعميق انعدام الثقة أكثر فأكثر، مما يؤدي إلى دوامة لا تنتهي من التفكير الجماعي على حساب مستقبل ينعم فيه شعبها بمزيد من الازدهار والأمن. وتوفر حقوق الإنسان بجميع أبعادها حلاً وسبيلاً للمضي قدماً.

يقومون بعمل غالباً ما يكون خطيرة جسدياً، اقترانا بندرة الغذاء والرعاية الصحية، ومستويات عالية من المراقبة، والعنف الجسدي، ومصادرة الدولة لما يصل إلى 90 في المائة من أجورهم. وعلاوة على ذلك، فإن الاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة وغياب المحاكمات العادلة أساليب قمع مستمرة.

لقد أثرت باستمرار أيضاً المسألة الأساسية المتمثلة في حالات الاختفاء القسري - سواء داخل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو تلك التي شملت مواطنين من بلدان أخرى، لا سيما جمهورية كوريا واليابان - المرتكبة على مدى السنوات السبعين الماضية. ومن المؤلم أن الحقيقة الكاملة حول مصير هؤلاء الأشخاص، الذين تقدر عددهم بأكثر من 100 000 شخص، لا تزال مجهولة حتى يومنا هذا. وأدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى إلى الامتثال لالتزاماتها الدولية بإعادة هؤلاء الأفراد إلى أسرهم التي طالبت معاناتها، أو الكشف عن مصيرهم وإعادة رفاتهم إلى ذويهم.

ويجب أن نولي الأولوية للمساءلة عن تلك الانتهاكات الطويلة الأمد والخطيرة والواسعة النطاق. وقبل عشر سنوات، دعت لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المجلس إلى إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهي دعوة أويدها. وإضافة إلى ذلك، أحث الدول على استكشاف سبل المساءلة القضائية التي قد تكون متاحة لها، بما في ذلك بموجب المبادئ المقبولة للولاية القضائية خارج الإقليم والولاية القضائية العالمية، وفقاً للقانون الدولي.

أما بالنسبة للطرق غير القضائية، فيجب أن تظل جزءاً من جهودنا الجماعية لإنصاف الضحايا. ويجب النهوض بإجراءات كشف الحقيقة وإحياء الذكرى وتعزيز مسألة جبر الضرر وضمانات عدم التكرار. وأريد أن أنوه بالمساهمة الكبيرة للمجتمع المدني في توثيق الانتهاكات ودعم الضحايا باستمرار. وفي العام المقبل، 2025، وبناءً على طلب من مجلس حقوق الإنسان، سأقدم تقريراً شاملاً عن حالة حقوق الإنسان خلال السنوات العشر الماضية. وبالنظر إلى الحالة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد تورك على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سالمون.

السيدة سالمون (تكلمت بالإنكليزية): في آب/أغسطس 2023،

كان لي شرف إحاطة مجلس الأمن علماً بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (انظر S/PV.9398). ويُبين التحديث الذي أقدمه اليوم تزايد التوترات الأمنية في شبه الجزيرة الكورية نتيجة قراراتين رئيسيين اتخذتهما حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - أولاً، إدراج سياستها المتمثلة في تطوير الأسلحة النووية إلى مستوى أعلى في دستورها في أيلول/سبتمبر 2023 وثانياً، الإعلان في كانون الثاني/يناير 2024 عن أنها لن تسعى بعد الآن إلى إعادة التوحيد مع جمهورية كوريا.

كما يؤكد تعليق الطرفين للاتفاق العسكري الشامل لعام 2018

خطورة المشكلات التي نواجهها هذا العام.

ويضع استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إيلاء

الأولوية لبرامجها العسكرية والنووية وتلك المتعلقة بالقذائف عبئاً عسكرياً كبيراً على كاهل شعبها ويؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الأكثر ضعفاً، مثل الأطفال والنساء. وتقل الموارد المتاحة لإعمال حقوق الإنسان ويتفشى استغلال العمالة لتمويل العسكرة. ونتيجة لذلك، غالباً ما يتم تجاهل حماية الحريات وحقوق الإنسان الأساسية.

وإذا نظرنا إلى السنوات الأربع الماضية من إغلاق الحدود، نجد

أن تدهور حالة حقوق الإنسان أمر لا يمكن إنكاره. ونواجه ما قد تكون أسوأ أزمة إنسانية منذ المجاعة الكارثية في أواخر التسعينيات من القرن الماضي. ومرة أخرى، يولي المجتمع الدولي اهتماماً غير كافٍ ويُقابل محنة أبناء شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأصواتهم بالتجاهل.

وبالتوازي مع تعزيز مراقبة الحدود، شددت حكومة جمهورية كوريا

الشعبية الديمقراطية أيضاً القيود على الحريات الأساسية. فهي تقمع الأنشطة الكفافية التجارية صغيرة النطاق، معتبرة إياها سلوكاً معادياً

للمجتمع وأعدت فرض احتكار بيع الأرز والذرة. وأدى ذلك إلى حرمان الكثير من الناس من سبل عيشهم ومنعهم من شراء الطعام. وقد تأثر بذلك على وجه الخصوص النساء اللائي غالباً ما يكن المعيلات الرئيسيات للأسرة، فضلاً عن انخراطهن بدرجة كبيرة في تلك الأنشطة التجارية. وتوفي العديد من الأشخاص الضعفاء، بمن فيهم كبار السن، بسبب مزيج من سوء التغذية والمرض وعدم الحصول على الرعاية الصحية.

ولا تزال المساعدات الإنسانية محدودة للغاية منذ فترة طويلة. ولم يتمكن غالبية الأطفال والنساء الحوامل من الحصول على اللقاحات الأساسية. وأبلغت وزارة الصحة العامة اليونيسف مؤخراً بأن طفلاً واحداً فقط من بين كل خمسة أطفال عولجوا من أمراض الإسهال تلتقى أملاح الإمهاء الفموي، الأمر الذي يدل على أن البلد غير قادر على توفير الحد الأدنى من خدمات الرعاية الصحية الأولية الأساسية للسكان الأكثر ضعفاً. ومن المتوقع أن تتفاقم المجاعة وسوء التغذية عندما يكون توافر الغذاء عند أدنى مستوياته في الفترة الواقعة بين مواسم الحصاد.

وعلاوة على ذلك، يبدو أن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تزيد من تقييد الوصول إلى المعلومات وحرية التعبير وحرية التنقل داخل البلد بسن قوانين جديدة تتضمن أحكاماً تنص على عقوبة الإعدام في جرائم بسيطة. وعلى سبيل المثال، بموجب قانون بيونغ يانغ لحماية اللغة الثقافية الذي سُنَّ في عام 2023، يمكن فرض عقوبة الإعدام في الحالات الخطيرة للتحدث أو الكتابة بأسلوب ما تُسمى بالدولة العميلة - في إشارة إلى جمهورية كوريا.

قبل نقشي مرض فيروس كورونا، فرت العديد من النساء في المنطقة من البلد، هرباً من المصاعب الاقتصادية أو غيرها من المصاعب ولم يكن بعضهن يعلمن أنهن قد يتعرضن لخطر الاتجار. غير أن تشديد مراقبة الحدود جعل الهروب شبه مستحيل، حتى في الحالات التي لا يملك فيها الناس خيارات لكسب العيش لأنفسهم ولأسرهم. ومنذ إغلاق الحدود في عام 2020، لم يتمكن سوى عدد

وينبغي أن تكون العزلة المطولة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بمثابة تذكير صارخ بالتهديدات للسلام والعدالة على حد سواء التي يشكلها النهج العدائي وفك الارتباط ومواصلة العسكرة. وتؤثر هذه الحالة بشدة على احتمالات لم شمل الضحايا مع أحبائهم، وكذلك على عودة ضحايا الاختطاف الدولي وحق أسرهم في معرفة مصيرهم. وهذه شواغل بالغة الأهمية حيث لم يتم إجراء أي حوارات حول لم الشمل الأسر المشتتة أو تلاقي أفرادها منذ عدة سنوات.

وأرحب بأن المجلس يضع حالة حقوق الإنسان المتردية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على جدول أعماله باعتبارها تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ولا تزال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مستمرة، بل إنها تتفاقم في ظل هذه العزلة غير المسبوقة. ومن واجبنا أن نضع حدا لذلك وأن نضمن أن تتوقف الدولة وسلطاتها العليا عن التهرب من المساءلة. إن عدم احترام سيادة القانون في البلد مستمر منذ فترة طويلة جدا. وينبغي لأعضاء المجلس مناقشة التدابير الأكثر ملاءمة لتحقيق المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. ويجب علينا أن نقر بمعاناة شعب يعيش في عزلة تامة. ويجب علينا أن نعيد تركيز الجهود الدولية على وقف حالة التوتر والإفلات من العقاب المستمرة داخل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأعتقد أنه يمكن تحقيق ذلك إذا وضعت حقوق الإنسان أولا وتم التوصل إلى اتفاقات مع جميع الأطراف المعنية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة سالمون على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد كيم.

السيد كيم (تكلم بالإنكليزية): إنني أنضم إليكم اليوم في هذه المدينة العظيمة في نيويورك، رمز الحرية، لأتكلم نيابة عن ملايين الكوريين الشماليين المحرومين من أبسط الحريات الأساسية للبشرية. إنني متوتر من التكلم إلى المجلس، ولكنني سأنتجع بالتفكير في أصدقائي في وطني الذين يحملون بأن تكون لهم الحرية في قول ما أنا على وشك قوله.

قليل من المغادرة. ويُعزل الناس وتُكتم أفواههم داخل البلد مع عدم تمكنهم من الحصول على معلومات من الخارج.

وبالمثل، لا يزال الفارون الذين يعيشون خارج البلد منذ فترة طويلة يواجهون خطر الإعادة القسرية إلى الوطن والتعذيب وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان لدى عودتهم. وكنت شاهدة على يأس العائلات عندما حثتني إحدى الهاربات، التي أعيد توطينها الآن، على إنقاذ والدتها من الخطر الوشيك للإعادة إلى الوطن. وكان خوفها الملموس على مصير والدتها مفعجا.

تثير حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قلقاً بالغا وعاجلاً. وأدعو أعضاء المجلس إلى إيلاء الاهتمام الواجب لشعب البلد الذين يكافحون من أجل البقاء بينما نحن نتكلم الآن. ويتعين علينا أن نتصرف. ويجب محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. والقانون الدولي واضح - يقع على عاتق الدول الواجب الأساسي في حماية وتعزيز حقوق الإنسان للجميع داخل ولايتها القضائية. غير أنه في مواجهة الجرائم الدولية، فإن عدم رغبة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو عدم قدرتها على الوفاء بواجبها يجب أن يحرك التزام الدول الأخرى بالتصرف.

وتتجاوز المساءلة تحديد المسؤولية الجنائية. فهي تشمل بذل جهد متعدد الأوجه ينطوي على ملاحقات قضائية فردية وجبر الضرر والبحث عن الحقيقة وإجراء إصلاحات مؤسسية. وتُشجّع الدول التي تستضيف الضحايا بشدة على إعمال حقهم في الحصول على تعويضات شاملة، بما في ذلك تقديم تعويضات وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي.

وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز تواصله مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وأشجع الدول الأعضاء على تحقيق الاستفادة القصوى من الاستعراض الدوري الشامل المقبل لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مجلس حقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر. كما ينبغي إعطاء الأولوية لعودة فريق الأمم المتحدة القطري.

نجوت ووجدت الحرية. ولكن كان لتلك الحرية ثمن باهظ. فقد مرت بالفعل 12 سنة منذ انشعاقنا، ولم أتواصل مع عائلتي حتى الآن. لقد واجه المعلمون الذين علموني وأصدقائي المقربين والعديد من الأشخاص الذين عرفتهم ريبة وقمع النظام الكوري الشمالي. وتعذبني الحقيقة المؤلمة أنني كنت الوحيد الذي نجا من الموت ووصل إلى الحرية حتى يومنا هذا. لكن لا يمكنني الاستسلام. لا تزال الخطط التي وضعتها مع زملائي الطلاب الكوريين الشماليين لتغيير وطننا حية.

أرجوكم قفوا إلى جانب الشعب الكوري الشمالي، لا إلى جانب الديكتاتورية. علينا أن نولي حقوق الشعب نفس القدر من الأهمية التي نوليها للأسلحة النووية والصواريخ. إننا بحاجة إلى جعل السلطات الكورية الشمالية أكثر عرضة للمساءلة عن سياساتها التي ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية. علينا أن نظهر لكيم جونج أون أن قمع الشعب بلا رحمة والتركيز على الأسلحة النووية لم يعد وسيلة للحفاظ على قيادته. أريد أيضاً أن أوجه نداءً إلى كيم جونج أون نفسه. أطلب منه أن يستمع جيداً. إن الحكم من خلال الإكراه والسيطرة وحدهما لا يمكن أن يدوم طويلاً، فالدعم الذي يتم بناؤه من خلال التلقين والتضليل مؤقت، وعندما يدرك الناس الحقيقة، سرعان ما يتحول ذلك الدعم إلى غضب. والسلطة غير الآمنة تؤدي إلى الهوس بالسلطة ويولد الاستبداد بسهولة المزيد من الاستبداد. إنه يحتاج إلى تحرير نفسه من قيود التقاليد واتخاذ خيار مختلف. لم يفت الأوان بعد. إنني أطلب منه أن يسمح للكوريين الشماليين بالعيش في حرية، وأن يسمح لهم بحقوقهم الأساسية حتى يتمكنوا من عيش حياة كاملة وسعيدة. أطلب منه أن يبتعد عن الأسلحة النووية والتهديدات النووية وأن يعيد بلده إلى أسرة الأمم حتى يتمكن جميع الشعب الكوري الشمالي من عيش حياة مزدهرة. وإذا كان لدى الكوريين الشماليين ما يكفيهم من الطعام وحرية السفر حول العالم، فإنهم سيحترمون قيادته من دون إجبارهم على ذلك. تلك هي القيادة الحقيقية.

أمل أن نتذكر قوة المجتمع الدولي والمسؤولية التي تأتي مع هذه القوة. يتمتع الأشخاص في هذه القاعة والحكومات التي يمثلونها بالقدرة

ولدت في بيونغ يانغ لعائلة من النخبة الموالية لسلالة كيم الحاكمة. كان جدي وأبي وجميع البالغين في عائلتي أعضاء في حزب العمال الكوري. كنا ميسوري الحال ومتميزين. فمذ سن مبكرة تمتعت بمزايا لا تتوافر إلا لقلّة مختارة من الطلاب، ودخلت جامعة كيم إيل سونغ في سن 18 عاماً. كان هدفي أن أصبح دبلوماسياً لكوريا الشمالية، لذلك ذهبت في عام 2010 للدراسة في بكين، وهي فرصة لا يحلم بها إلا نحن النخب السياسية. في سن التاسعة عشرة، رأيت للمرة الأولى عالماً مختلفاً عن كل ما تعلمته. وقد مكنتني الإنترنت على وجه الخصوص من التعرف على تاريخ بلدي وإدراك الحقيقة المروعة عن كوريا الشمالية التي كانت مخفية عني. فالبلد الذي كان من المفترض ألا يكون لديه ما يحسد عليه في العالم لم يكن موجوداً في أي مكان. وفي مكانه معسكرات اعتقال سياسي والموت جوعاً وإعدامات علنية والمخاطرة بالحياة للفرار.

إن مناقشة شؤون وطني مع طلاب من جميع أنحاء العالم جعلتني أدرك أكثر كم الحقائق الأساسية التي كنت أجهلها، وتحول ولائي لقادتي إلى شعور عميق بالخيانة. لقد أدركت أن عائلة كيم التي كنت أرغب في خدمتها لم يكونوا أبطالاً، بل كانوا ديكتاتوريين يجرمون عدداً لا يحصى من الناس من حريتهم فقط لبناء سلطتهم وثروتهم وشرفهم. صرت مصمماً على مشاركة تلك المعرفة الجديدة مع الكوريين الشماليين الآخرين، وبدأت في إجراء مناقشات خطيرة مع أصدقاء آخرين يدرسون في بكين. كان أهم شيء يمكن أن نفعله هو دراسة التاريخ والفلسفة والحقوق الأساسية والديمقراطية والعودة إلى كوريا الشمالية لمشاركة ما تعلمناه مع شباب كوريا الشمالية الآخرين. كنا نعتقد أنه إذا عرف الجميع الحقيقة، فإن كوريا الشمالية ستتغير. وحتى في أكثر الظروف استحالة، تجرأنا نحن طلاب الجامعة على الحلم بالحقوق الأساسية لجميع الكوريين الشماليين. كنا نعلم مدى خطورة الطريق الذي ينتظرنا، ولكن إذ كنا ندرس معاً ونخوض نقاشات حامية الوطيس، منحنا بعضنا البعض الشجاعة لنؤمن بإمكانية أن نتمكن من بناء مجتمع جديد. ولكن في أحد الأيام في شتاء عام 2011، اكتشفت السلطات الكورية الشمالية مجموعتنا. واضطرتت إلى الفرار من بكين إلى كوريا الجنوبية لتجنب الاعتقال.

ونكتفي بترك مشاكلنا للجيل القادم. وأتطلع إلى اليوم الذي يمكنني فيه اصطحاب ابني إلى كوريا الشمالية بعد تغييرها وانفتاحها. سأريه أين ترعرعت، وسأري والدتي كم أن حفيدها مرح وبصحة جيدة. وبفضل الدعم المقدم من الأشخاص والحكومات الممثلة في هذه القاعة وعملها، يمكننا أن نحقق ذلك اليوم - اليوم الذي يمكن فيه لكل رجل وامرأة وطفل في كوريا الشمالية أن يكون حراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كيم على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر جمهورية كوريا على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة المهمة، وأود أيضاً أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن الذين صوتوا مؤيدين إبقاء هذا البند على جدول الأعمال. وأود أن أشكر مقدمي الإحاطة، المفوض السامي تورك والمقررة الخاصة سالمون، وأود بصفة خاصة أن أشكر السيد كيم. أعلم أن حضوره هنا وعرضه لتجربته ينطويان على مخاطر حقيقية على سلامته الشخصية. فنظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يريد أن يعرف العالم قسوته. ولكن يجب أن يدرك أن الولايات المتحدة، إلى جانب العديد من الدول الأعضاء الأخرى، ممتنة له. ونحن ممتنون لما أبداه السيد كيم من نكران الذات والشجاعة والإيمان. وقصته تستحق أن تُروى. ويجب سماعها. وقد سمعناه ونشكره.

لقد جعلت من أولوياتي خلال فترة ولايتي بصفتي سفيرة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة أن ألتقي مع منشقين شجعان آخرين هنا في نيويورك وفي جميع أنحاء العالم، وأن أضع انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على رأس جدول أعمال مجلس الأمن. ولهذا السبب، عقدت الولايات المتحدة، وانضمت إليها ألبانيا واليابان، خلال رئاستي للمجلس في آب/أغسطس الماضي، أول جلسة مفتوحة بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ أكثر من ست سنوات (انظر S/PV.9398). ولهذا السبب نرحب بالجهود المبذولة لجعل هذه الجلسة جلسة اعتيادية على جدول أعمال

على إحداث التغيير. ويحتاج الشعب الكوري الشمالي إلى استخدام تلك القدرة. لقد حان وقت العمل وليس فقط الاستماع والكلام. وينبغي للمجتمع الدولي زيادة جهوده لفرض المساءلة من أجل الضغط على المسؤولين الكوريين الشماليين للامتناع عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان بشكل فعال، وتوعيتهم بالعواقب طويلة الأمد المترتبة على إساءة استخدام سلطتهم.

ثانياً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يستغل جميع الفرص المتاحة لإثارة مسائل حقوق الإنسان في الحوار مع سلطات كوريا الشمالية والتأكيد على أهمية التعاون في مجال حقوق الإنسان في تحسين العلاقات مع جميع الدول، والتأكد من عدم إنزالها إلى مرتبة مسألة ثانوية من دون الشواغل الأمنية.

وأخيراً، يجب على المجتمع الدولي أن يزيد من استثماراته وجهوده لدعم حق الشعب الكوري الشمالي في الحصول على المعلومات من خلال زيادة تدفق الأخبار ووسائل الإعلام والتكنولوجيا الجديدة إلى كوريا الشمالية. سيكون تغيير بيئة المعلومات عاملاً حاسماً في تحويل وطني إلى مجتمع طبيعي أكثر.

وقبل أن أنتهي أريد أن أرسل رسالة إلى شباب كوريا الشمالية، بلغتنا.

(تكلم بالكورية)

(تكلم بالإنكليزية)

وذلك يعني أن الليل يكون أكثر ظلمة وبرودة قبل الفجر مباشرة. ولكن مهما كان الليل مظلمًا ومخيفًا، ستشرق الشمس مرة أخرى. إن مستقبل كوريا الشمالية بين أيدينا. الحرية والديمقراطية ليست هدية يمكن أن يقدمها شخص آخر. علينا أن نحقق ذلك لأنفسنا. وأعتقد أننا نستطيع أن نفعل ذلك.

إنني فخور بأن أخبر المجلس أنني صرت أبا في العام الماضي وكونت عائلة جديدة في ظل الحرية. لكن قلبي ينفطر لأنني لا أستطيع أن أخبر والدتي بأنها جدة ل رضيع جميل. ولا يمكننا أن نياس

العنصرية، بما في ذلك إعدام الأطفال. وعندما كنت في جمهورية كوريا في وقت سابق من هذا العام، التقيت بإحدى الهاربات التي شهدت عمليات الإعدام المذكورة. وتكلمت عن جيرانها الذين أُلقي عليهم القبض أثناء محاولتهم الفرار وأُعيدوا إلى قريتهم وعُذبوا وأُعدوا أمام عائلاتهم وأصدقائهم. وقالت إن والدها حاول أن يجلب عينيها بينما كان والد صديقها يُقتل أمامها. ومن الصعب تخيل هذه الظروف الرهيبة. فهي تدفع الناس إلى محاولة الهرب، إدراكاً منهم للعواقب الوخيمة والوحشية إن فشلوا في ذلك. إلا أننا رأينا كيف أدت القيود، بما فيها القيود التي فُرضت خلال الجائحة، إلى الحد من إمكانية حصول الناس على الحاجات الأساسية مثل الغذاء والدواء. وبطبيعة الحال، ليست هذه القيود قاسية فحسب، بل هي تعسفية أيضاً. ونفس القواعد المستخدمة لمنع العاملين في المجال الإنساني تختفي فجأة عندما يتعلق الأمر بالترحيب بالسياح الروس والجماعات الأجنبية التي تشجع أيديولوجية النظام.

ويجب أن يكون من السهل على كل واحد منا إدانة هذا النشاط غير العادل وغير الإنساني. لكن هناك أعضاء في المجلس لا ينتقدون القمع فحسب، بل يشجعونه فعليا ويشجعون دوامة انتهاك حقوق الإنسان وتعزيز برامج الأسلحة. وعلى وجه الخصوص، أدى استخدام روسيا حق النقض ضد تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) (انظر S/PV.9591) إلى حرمان المجتمع الدولي من التقارير النقدية وغير المتحيزة عن الانتهاكات الصارخة التي يرتكبها النظام لقرارات مجلس الأمن، التي لا تزال سارية. واستخدام روسيا لحق النقض يقوض الأمن الدولي بتشجيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التماهي في أعمالها والإفلات من العقاب. ومحاوله روسيا والصين عرقلة هذه الجلسة اليوم جهد آخر لدعم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كما تشجعها على التماهي في أفعالها. ونعمل بجدية مع شركائنا من اليابان وجمهورية كوريا وأماكن أخرى لضمان استمرار الدول الأعضاء في تلقي تقارير موثوقة ومستقلة عن تنفيذ الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ضوء استخدام روسيا لحق النقض.

مجلس الأمن، لأن حماية حقوق الإنسان لا تصرف الانتباه عن صوت السلام والأمن. إنهما مترابطان ترابطاً لا ينفصم، وقد حان الوقت لكي نتعامل معهما على هذا الأساس. ولا تتجلى هذه الصلة في أي مكان أكثر مما تتجلى في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حيث أثبتت أدلة ووثائق كثيرة العلاقة المباشرة بين سوء معاملة النظام للمواطنين واستثماره في البرامج غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية.

تقوم حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضاً بأعمال قمع عبر حدودها الوطنية، بما في ذلك اختطاف رعايا أجانب. وعندما كنت في اليابان تشرفت بمقابلة عائلات المختطفين، واستمعت إلى مناشدات الآباء والأمهات والأشقاء الذين لم يروا أحبائهم منذ عقود. وأُفيد دعوة المفوض السامي إلى عودتهم. وذكُرت بأنه مقابل كل شخص يتمسك بالأمل في جمع شمله مع أحبائه، هناك آخرون ماتت أحبائهم قبل أن يلتئم شملهم مرة أخرى.

إن القمع والاستبداد والتسلط وانتشار الأسلحة والمراوغة يجعل كل واحد منا أقل أماناً. وكما سمعنا للتو، فإن لذلك تكلفة بشرية باهظة. واليوم تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حرمان الأفراد من حقوقهم في حرية التعبير والفكر والضمير والدين أو المعتقد. وتواصل إعدام الأفراد الذين يمارسون أي أنشطة "غير مآذون بها"، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالمعتقدات والممارسات الدينية، وتعذيبهم واعتقالهم والاعتداء عليهم جسدياً. وتواصل إنفاء التدابير القصوى وغير الضرورية التي بحجة حماية المواطنين من مرض فيروس كورونا. وتنفذ أمراً بإطلاق النار بقصد القتل على الحدود، كما تشدد إجراءات الرقابة الداخلية على حرية التنقل. وهناك قوانين ولوائح جديدة تقرض رقابة أيديولوجية قمعية، وتزيد من تقييد حرية التعبير وتقطع سبل الوصول إلى جميع المعلومات خارج البلد.

وتقترن هذه القوانين القاسية بعقوبات لا تقل قسوة - محاكمات علنية دون ضمانات المحاكمة العادلة، والاحتجاز التعسفي، بما في ذلك العقاب الجماعي لثلاثة أجيال من أفراد الأسرة، وعمليات الإعدام

العالم لعام 2023 الذي نشرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فإن ما يقرب من نصف السكان - وهو رقم صادم يعادل 12 مليون شخص - يعانون من نقص التغذية في كوريا الشمالية.

ويترتب عن ذلك كله زيادة لا تخطئها العين في الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وسيكون كافياً لإدراك خطورة الحالة أن نستحضر أن المجلس عقد جلسات إحاطة على نحو متكرر في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بعدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسبب عمليات الإطلاق غير القانونية التي تقوم بها كوريا الشمالية بلا هوادة. وقد عقدنا مؤخراً جلسة إحاطة بشأن هذه المسألة في 31 أيار/مايو (انظر S/PV.9643) في أعقاب عمليتي الإطلاق اللتين قامت بهما كوريا الشمالية في 27 و 30 أيار/مايو. والحقيقة الأخرى المثيرة للقلق هي أن كوريا الشمالية أطلقت في العام الماضي وحده خمس قذائف تسيارية عابرة للقارات، مما يشكل تحدياً واضحاً وخطيراً ليس فقط داخل المنطقة، بل للمجتمع الدولي ككل. وعلاوة على ذلك، تدين اليابان بأشد العبارات الممكنة في هذا الصدد النقل غير المشروع للأسلحة من كوريا الشمالية إلى روسيا لاستخدامها في الهجوم على أوكرانيا. فنقل تلك الأسلحة في انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة يدعم الحرب العدوانية الروسية. ونظّل نراقب عن كثب ما تجنيه كوريا الشمالية في المقابل.

وفي هذا السياق، فإن عدم تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) بسبب استخدام روسيا لحق النقض قد يسهل على كوريا الشمالية التهرب من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونخشى أن يشجع ذلك كوريا الشمالية على مواصلة أنشطتها غير القانونية بشعور بالإفلات من العقاب من خلال زيادة استغلال الشعب هناك. وما من حالة يتجلى فيها التداخل بين انتهاكات حقوق الإنسان وتحقيق السلام والأمن الدوليين أكثر من حالة كوريا الشمالية. ولا بد من التأكيد على محورية معالجة هذه المسألة في مهمة المجلس. كما أود أن ألفت الانتباه إلى انتهاك جسيم لحقوق الإنسان ترتكبه كوريا الشمالية، ألا وهو عمليات الاختطاف. فقد اختطف عملاء

ومن مسؤوليتنا باعتبارنا أعضاء في المجلس وباعتبارنا بشراً، أن ننتقد نظاماً يفضل السلاح على رفاهية شعبه. وكما أبدى السيد كيم قوة وشجاعة ملحوظتين بحضوره معنا هنا اليوم، يجب علينا أيضاً أن نبدي الشجاعة نفسها وأن نتخذ إجراءات لمواجهة الوحشية الوحشية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بصورة مباشرة للكفاح من أجل السلام والأمن والعدالة والحرية. وهكذا يمكننا أن نبني مستقبلاً أفضل لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومستقبلاً أكثر أماناً لنا جميعاً.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أشكر جمهورية كوريا على عقد هذه الجلسة وأعرب عن تقديري لأعضاء المجلس الذين أيدوها.

ونقدّر بشدة السيد تورك والسيدة سالمون على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات والمتبصرتين، والسيد كيم على عرض قصته المفجعة والشجاعة عن الحالة في كوريا الشمالية كما شهدها بنفسه. ويمكننا أن ندرك فور استماعنا إلى تقارير مقدمي الإحاطات أهمية وضرورة أن يعالج المجلس الحالة في كوريا الشمالية بوصفه الهيئة المسؤولة عن السلام والأمن الدوليين.

بعد مرور عشر سنوات على تسليط لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، نجد أن الانتهاكات الجسيمة لا تزال مستمرة كما أكد مقدمو الإحاطات اليوم. إن هذا الإصرار مؤسف جداً، خاصة وأن غالبية أعضاء المجلس حثوا كوريا الشمالية على اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين حالتها المتعلقة بحقوق الإنسان في شهر آب/أغسطس الماضي خلال أول اجتماع رسمي للمجلس بشأن هذه المسألة منذ ما يقرب من ست سنوات (انظر S/PV.9398).

وكما أبرز مقدمو الإحاطات، ترتبط انتهاكات كوريا الشمالية لحقوق الإنسان ارتباطاً وثيقاً بسعيها إلى تنفيذ برامجها غير المشروعة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية، بما أن الموارد الأساسية تُحوّل لتحقيق هذا الغرض على حساب رفاهية الشعب الذي لم تلدّب احتياجاته الكبيرة. ووفقاً لتقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في

بوضوح من مقدمي الإحاطات اليوم. وكما سمعنا أيضاً، لا يمكن فصل انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن التهديد الذي تشكله هذه الجمهورية على السلام والأمن الدوليين. وتواصل سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحويل الموارد بعيداً عن شعبها من أجل تمويل برنامجها المتعلق بالأسلحة غير المشروعة، وتُموّل تلك الأسلحة غير المشروعة من خلال الأعمال القسرية، كما سمعنا، من أجور العمال الذين يُرسلون إلى الخارج، وغالباً في شكل من أشكال الرق المعاصرة. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إنهاء تلك الممارسات دون تأخير. ويقع على عاتق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التنفيذ الكامل للقرار 2397 (2017)، وهو القرار الذي وافق عليه المجلس بالإجماع والذي يتضمن التزامات بإنهاء استغلال العمال الأجانب.

إننا نشهد عمليات الإعادة القسرية إلى الوطن وعمليات الاختطاف التي ترعاها الدولة وحالات الاختفاء القسري، كما أن المملكة المتحدة تعترف بمعاناة المواطنين الآخرين الذين اختطفتهم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وندعو إلى إعادتهم. وأكرر أيضاً دعوة المفوض السامي لحقوق الإنسان وأحث جميع الأعضاء على احترام مبدئي عدم الإعادة القسرية وعدم إعادة الفارين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قسراً والذين تتعرض نتيجة لذلك سلامتهم وحقوق الإنسان المكفولة لهم للتهديد.

وخلص تقرير لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لعام 2014 (A/HRC/25/63) إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق التي تحدث في البلد قد ترقى إلى حد الجرائم ضد الإنسانية. وبعد مرور عشر سنوات، يواصل نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رفض التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أو مع المقررة الخاصة.

ونحث حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إعطاء الأولوية لحقوق مواطنيها على التطوير غير المشروع لبرامج أسلحتها ونشجعها على تخفيف القيود الحدودية المفروضة على المجتمع

كوريون شماليون مواطنين يابانيين، بمن فيهم فتاة لا يتجاوز عمرها 13 عاماً. وتنتهك عملية الاختطاف الدولي سيادة الدولة المعنية وتهدد رفاه مواطنيها وسلامتهم.

مر وقت طويل على إثارة مسألة عمليات الاختطاف. لقد ظل المختطفون عالقين لما يقرب من نصف قرن، في حين أن الضحايا وعائلاتهم تقدموا في العمر وتوفي العديد منهم على نحو مأساوي. وأشكر السفيرة توماس - غرينفيلد على تطرقها إلى تجربتها عند لقاء عائلات المختطفين في طوكيو اليوم. ولا تنفرد اليابان بهذه المعاناة. فقد أقر تقرير لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/HRC/25/63) بأن مواطنين من جمهورية كوريا والصين وفرنسا ولبنان وماليزيا ورومانيا وسنغافورة وتايلاند يعيشون أيضاً تلك المعاناة. ولا يمكن إنكار الطابع الملح لهذه الحالة. وأدعو المجتمع الدولي إلى توحيد جهوده لتأمين العودة الفورية لجميع المختطفين.

ختاماً، تحث اليابان بقوة كوريا الشمالية على اتخاذ تدابير ملموسة للتصدي للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ووقف برامجها غير المشروعة المتعلقة بالأسلحة النووية والقذائف التسيارية والامتثال التام لجميع القرارات ذات الصلة والعودة إلى الحوار. وفي الوقت نفسه، يجب أن يواصل المجلس عقد جلساته في إطار هذا البند من جدول الأعمال إلى أن تعيد كوريا الشمالية ضبط موقفها من حقوق الإنسان وتلتزم حقا بتعزيز السلام والأمن الدوليين.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أشكر المفوض السامي والمقررة الخاصة على إحاطتهما وأتقدم بالشكر أيضاً إلى السيد غومهيوك كيم على شهادته الشجاعة والمؤثرة.

من الواضح أن الانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية متواصلة. وفي الذكرى السنوية العاشرة للجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا يزال الجناة غير خاضعين للمساءلة إلى حد كبير وتستمر معاناة الشعب الكوري الشمالي، كما سمعنا

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أعيدوا قسراً إلى وطنهم وتعرضوا بعد ذلك للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية. وفي ذلك الصدد، نكرر دعوتها لجميع الدول الأعضاء للالتزام بمبدأ عدم الإعادة القسرية. وعلاوة على ذلك، سلط الأمين العام الضوء في تقريره على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعتمد بشكل متزايد "على التعبئة القسرية للرجال والنساء، من دون مقابل" (A/78/212، الفقرة 12). ويهدف استخدام السخرة، بما في ذلك في الخارج من خلال العمال الأجانب، إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والعسكرية التي حددتها الدولة. وفي ذلك الصدد، أعربت لجنة حقوق الطفل أيضاً عن قلقها الشديد إزاء الممارسات الواسعة النطاق لعمل الأطفال. وذلك أمر غير مقبول، وتدنيه مألطة بشدة.

والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يزال ينتهك بشكل صارخ حق شعبه في الحصول على الغذاء الكافي. وتقدر الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى أن أكثر من 40 في المائة من السكان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويحتاجون إلى المساعدة. ومع ذلك، يستمر النظام في تحويل موارده الشحيحة نحو برنامجه غير القانوني والخطير لأسلحة الدمار الشامل. فمع كل تجربة صاروخ باليستي يتم إجراؤها، يختار النظام بنشاط حرمان شعبه من التغذية الأساسية. وذلك أمر جائر. ويجب أن يتوقف.

إننا ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التخلي عن برنامجها النووي وبرنامج صواريخها الباليستية والسماح بعودة الموظفين الدوليين العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى البلد، بمن فيهم المنسق المقيم للأمم المتحدة. وعندها فقط سيكون بمقدورها إجراء تقييم سريع للاحتياجات وتزويد شعب كوريا الشمالية بالمساعدات الإنسانية التي يحتاج إليها بشدة.

لقد حان الوقت لتجاوز مرحلة التوعية ومتابعة المساءلة عن تلك الانتهاكات. وفي ذلك الصدد، نؤيد تماماً توصيات المقررة الخاصة. ونردد دعوتها لدعم مبادرات الضحايا ومنظمات المجتمع المدني واعتماد تشريعات تتيح ممارسة الولاية القضائية العالمية.

الدولي. وتحث المملكة المتحدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على استخدام الاستعراض الدوري الشامل القادم للتعاون مع المجتمع الدولي بشأن حقوق الإنسان وتنفيذ تغيير وتحسينات دائمة لشعب كوريا الشمالية.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المفوض السامي تورك والمقررة الخاصة سالمون على إحاطتهما الثابنتين. ونمتن بصفة خاصة للسيد كيم على مشاركته تجاربه الشخصية المؤثرة، والتي لا تقدر بثمن لفهمنا للوضع.

ترحب مالطة بعقد هذه الجلسة الهامة. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة للتقرير التاريخي للجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/HRC/25/63). ويوصي التقرير بأن يتخذ مجلس الأمن إجراءات فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وتكتسي تلك النتائج أهمية أكبر اليوم. لقد استمر تدهور حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مدى السنوات الماضية. والنظام مسؤول عن مجموعة واسعة من الانتهاكات المنهجية والجسيمة لحقوق الإنسان التي قد يرقى الكثير منها إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية. وتلك الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان مكونات أساسية لنظام شمولي يسعى للهيمنة على كل جانب من جوانب حياة الناس لتحقيق أهداف سياسية. وعلاوة على ذلك، فإن للعديد من تلك الانتهاكات آثار خطيرة فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين. وقد قام النظام، من خلال العمل القسري وتحويل الموارد، بتطوير برنامجه غير القانوني للصواريخ النووية والباليستية بشكل سريع. وتدین مالطة بشدة جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتأسف لاستمرار إعطاء الأولوية للإنفاق العسكري على حساب الاحتياجات الحقيقية للشعب.

وكما لاحظت المقررة الخاصة سالمون في تقريرها، فإن القيود المفروضة على حرية التعبير والحقوق الأساسية الأخرى قد قيدت بشكل أكبر من قبل بيونغ يانغ. كما إننا نشاركها مخاوفها من أن الفارين من

على وسائل الإعلام وسن القوانين القمعية تحد بشدة من حرية البحث عن المعلومات وتلقيها ونقلها، بغض النظر عن الحدود. ويزداد ذلك القمع والمراقبة والإكراه سوءاً، مهيناً مناهجاً من الخوف بهدف خنق الحريات الأساسية.

ويهدد ذلك الوضع الخطير لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الاستقرار والسلام في المنطقة وخارجها. وفي الوقت الذي تستثمر فيه الحكومة المزيد من الأموال في البرامج العسكرية، يتزايد تخلف السكان عن الركب. وتؤثر الموارد العامة المحدودة لتلبية احتياجات المواطنين تأثيراً كبيراً على أعمال حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويبرهن الحرمان الكبير من الغذاء والرعاية الصحية والوصول إلى المياه والصرف الصحي وظروف المعيشة اللائقة على نقص شنيع في الاستثمار في السكان. وفي الوقت نفسه، فإن استغلال القوى العاملة لتمويل التسلح أمر متوطن. ويلقي ذلك التسلح بثقله على السكان، ويؤثر بشكل خاص على النساء والأطفال والفئات الأضعف. وهناك صلة واضحة بين تلك الانتهاكات لحقوق الإنسان وسعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى امتلاك الأسلحة النووية والبالستية.

لكل تلك الأسباب، يظل يساور سويسرا القلق إزاء الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان والجرائم المحتملة ضد الإنسانية المرتكبة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونذكر بأن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة وغير قابلة للتصرف. كما نشير إلى التزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوضع حد فوري لجميع الانتهاكات واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، نذكر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتزامها بحماية حقوق الإنسان لمواطنيها العائدين إلى وطنهم، ونحث جميع الدول على احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية.

وتظل العدالة لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بعد مرور عشر سنوات على تقرير لجنة التحقيق (A/HRC/25/63)، بعيدة المنال ولا تزال ثقافة الإفلات من العقاب قائمة. ولا بد من

ويجب علينا أن نعزز المشاركة المبدئية والمستدامة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون، لأنهما الأساس الجوهري لأي حل سياسي. وفي ذلك الصدد، فإننا نحث جميع الدول الأعضاء على دعم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والانخراط الفعال معها.

وختاماً، فإن معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست مسألة عدالة فحسب، بل هي أيضاً مسألة أمن. فلا يمكننا أن نسمح بعد الآن بالانتهاكات المنهجية التي تسهم في تعزيز برنامج النظام غير المشروع لأسلحة الدمار الشامل. فذلك ينتهك العديد من قرارات مجلس الأمن ويقوض نظام عدم الانتشار ويهدد السلم والأمن في شبه الجزيرة وخارجها. وندعو المجلس إلى تحمل مسؤوليته والقيام بعمل جماعي.

السيدة بايريسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشارك زملائي في توجيه الشكر إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان، السيد تورك، والمقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، السيدة سالمون، على إحاطتيهما. كما نشكر السيد جومهيوك كيم على مشاركة قصته معنا وعلى شجاعته.

وكما قال المفوض السامي لحقوق الإنسان، فإن السلام وحقوق الإنسان مرتبطان ارتباطاً وثيقاً. فلا يمكن أن يكون هناك سلام دائم من دون احترام حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب، وقد أوضحت إحاطته أيضاً هذه الصلة بشكل صارخ. وقد أقر المجلس في القرار 2171 (2014) بأن احترام حقوق الإنسان من عدمه يتيح إمكانية الكشف المسبق عن مخاطر النزاع ومنع نشوبه.

وكما ذكر سابقاً، خلصت لجنة التحقيق في حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام 2014 إلى أن انتهاكات خطيرة ومنهجية لحقوق الإنسان وجرائم محتملة ضد الإنسانية تُرتكب في ذلك البلد. وبعد مرور عشر سنوات، تدهور الوضع أكثر. ولا تزال قائمة تلك الانتهاكات - كالاعتقال التعسفي والتعذيب والإخفاء القسري إلى معسكرات السجناء السياسيين - طويلة. كما إن الرقابة الصارمة

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمده الجمعية العامة في عام 1948، وثيقة بارزة في تاريخ حقوق الإنسان. ويؤكد الإعلان في ديباجته على أن الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وغير قابلة للتصرف، يشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم. وعلاوة على ذلك، تشمل ولاية مجلس حقوق الإنسان ما يلي:

”[الإسهام]، من خلال الحوار والتعاون، في منع حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان و[الاستجابة] فوراً في الحالات الطارئة المتعلقة بحقوق الإنسان“ (قرار الجمعية العامة 251/60 الفقرة 5 (و)).

وتدعو موزامبيق إلى الامتثال الكامل لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة وجميع صكوك تلك الهيئة المتعلقة بالحماية وحقوق الإنسان، التي يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في تهيئة بيئة سلمية في شبه الجزيرة الكورية.

ويجب معالجة الحالة في شبه الجزيرة الكورية بطريقة متكاملة، مع مراعاة العوامل الكامنة وراء هذه الحالة. ولمواجهة هذه التحديات، من الضروري اتباع نهج كلي يراعي المسائل الإنسانية والسياسة الداخلية والعلاقات الدولية. وفي الوقت نفسه، فإننا ندرك أن تعزيز السلام المستدام يتطلب معالجة الأبعاد السياسية والأمنية والإنسانية الكامنة وراء ذلك بشكل كلي من خلال الدبلوماسية والحوار. ومن الضروري وجود مشاركة حقيقية من أجل الحد من التوترات وبناء الثقة وتحقيق نزع السلاح النووي الكامل لشبه الجزيرة الكورية في نهاية المطاف. وهذا أمر ضروري للسلام والأمن في المنطقة بأسرها.

وتؤيد موزامبيق الجهود المتواصلة التي يبذلها أعضاء المجلس وأعضاء الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً في تعزيز وصون السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفقاً للقانون الدولي.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد على أن كافة الجهود التي يبذلها أعضاء المجلس يجب أن تركز على تعزيز الحوار وبناء الثقة بين جميع الأطراف. إن استئناف المفاوضات المجدية أمر بالغ الأهمية من

المساءلة لضمان سيادة القانون وتحقيق العدالة للضحايا. ويتطلب ذلك الملاحظات الجنائية وتدابير لجبر الضرر وتدابير غير قضائية، مثل استجلاء الحقيقة والإصلاحات المؤسسية، مع وضع الضحايا في صميم تلك العمليات. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على احترام التزاماتها الدولية والتحقق في تلك الجرائم. وفي الوقت نفسه، لا يمكن للمجلس أن ينسى شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويجب أن يدرس جميع الخيارات المتاحة له لضمان عدم إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب.

ونرحب بالبوادر الأولى لفتح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لحدودها، ولكننا نؤكد على أن ذلك يجب أن يقترن بوصول المساعدات الإنسانية للسكان. ولتحقيق هذه الغاية، من الضروري أن يتمكن العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من الوصول السريع والأمن ودون عوائق. ومن شأن ذلك أن يساعد أيضاً على تزويد السكان بأساس يمكنهم من تحسين آفاقهم الاقتصادية.

وختاماً، تدعو سويسرا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى بدء الحوار والتعاون مع الآليات الدولية وإتاحة إمكانية الوصول لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمقرر الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

السيد فرنانديس (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): تود موزامبيق أن تبدأ بالإعراب عن أعماق تعازيها لشعب وحكومة جمهورية ملاوي ولأسرة الفقيد في أعقاب الوفاة المفاجئة لفخامة السيد ساولوس كلاوس تشيلياما، نائب رئيس جمهورية ملاوي، يوم الاثنين المشؤوم، 10 حزيران/يونيه، في حادث تحطم طائرة في أعماق تلال غابة شيكانغاوا في ملاوي. لتسكن روحه في سلام أبدي.

وأود أن أشكر السيد فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، على مساهمته الهامة في الموضوع قيد النظر. ونشكر أيضاً السيدة إليزابيث سالمون، المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والسيد كيم على وجهات نظرهما.

المضاعفة التي تفاقمت في البلد، حيث يواجه مواطنو البلد نقصاً حاداً في الغذاء وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان. وهناك حاجة ماسة إلى إجراء تقييم شامل للمدى الكامل لحالة حقوق الإنسان في البلد، لا سيما على الفئات السكانية الضعيفة فيه، النساء والأطفال، الأشد عرضة للخطر ومعاناة من آثاره.

و نعتقد أن تعزيز رصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لضمان المساواة وتعزيز المشاركة وبناء القدرات مع حكومات جميع الدول المعنية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين سيحافظ على إبقاء الأنظار موجهة صوب حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسيوفر حلاً قابلاً للتطبيق يكون هادفاً وتشاركياً ومستداماً.

وترتبط حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية. فقد أبرز قرار الجمعية العامة 188/69، على سبيل المثال، الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية لتدفقات اللاجئين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومقاضاة أولئك الذين يستغلون اللاجئين من خلال تهريب البشر والاتجار بهم وابتزازهم. ولذلك فإننا نشيد بالجهود التي يبذلها مجلس حقوق الإنسان لتعزيز قدرة وولاية مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الهيكل الميداني في سول من خلال توفير الأموال والموارد اللازمة لإجراء تقييمها الميداني. ونحن نتطلع إلى نتائج تلك المبادرة والنتائج المرتبطة بها، الذي يمكن من خلاله استخدام نهج كلي لمعالجة الحالة المتردية لحقوق الإنسان بشكل كامل.

وانطلاقاً من هذا النهج الكلي، وبينما نقر بأهمية نظام الجزاءات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي أنشئ لإقناع البلد بالتخلي عن برامجه النووية وبرامجه للقدائف التسيارية، فإننا ندرك أيضاً عواقبه غير المقصودة على حياة المواطنين في البلد. وهذا يطرح مسألة إجراء تقييم كلي وشامل للجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنمائية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بهدف إيجاد حلول عملية وطويلة الأمد تنهي هذه الحالة الراهنة.

أجل إحراز تقدم في نزع السلاح النووي وتحسين حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد سوا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): تتضمن سيراليون إلى موزامبيق في الإعراب عن أعمق تعازيها لشعب وحكومة ملاوي في وفاة نائب رئيسها، فخامة السيد ساولوس تشيليمبا، وآخرين في حادث تحطم الطائرة المأساوي. فلترقد أرواحهم بسلام.

وأود أن أشكر السيد فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والسيدة إليزابيث سالمون، المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على إحاطتيهما الثابقتين. وأود أيضاً أن أشكر السيد كيم على ما وفانا به من معلومات .

وتشعر سيراليون بالقلق إزاء تردي الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتدرك الحاجة الملحة والجادة إلى اتخاذ إجراءات مناسبة لمعالجة الحالة. ومن الصعب أن نفهم كيف أنه لم يتغير الكثير حتى يومنا هذا منذ صدور تقرير لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/HRC/25/63)، الذي جرى الانتهاء منه قبل 10 سنوات، والذي جاء فيه أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومؤسساتها ومسؤوليها ارتكبوا ولا يزالون يرتكبون انتهاكات ممنهجة وصارخة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان، وأن هذه الانتهاكات تشكل جرائم ضد الإنسانية. وقد حان الوقت لكي ينظر مجلس الأمن بجدية مناسبة في هذا التقييم ويتخذ خطوات فعالة لتنفيذ التوصيات الواردة في ذلك التقرير وتنفيذ توصيات المقرر الخاص (A/HRC/55/63) بناء على طلب مجلس حقوق الإنسان.

إن الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية معقدة ومتشابكة إذ تتسم بوجود مسائل طويلة الأمد وكذلك بتطورات حدثت مؤخراً. إن انعدام الأمن الغذائي، ومحدودية الوصول إلى الاحتياجات الأساسية، ومشاكل الرعاية الصحية، وعدم قدرة العاملين في المجال الإنساني على تقديم المساعدات الأساسية هي بعض المشاكل

المحكم القائم، وبالتالي، يظل مجلس حقوق الإنسان الهيئة المناسبة المصممة خصيصاً لمناقشة حقوق الإنسان، بما يتماشى مع مبادئ العالمية والحياد والموضوعية واللائقائية. ويمكن أن يؤدي تسييس حقوق الإنسان داخل المجلس إلى التحيز في تطبيق القانون الدولي، مما قد يفضي إلى تشديد النزاعات وتفاقم انعدام الثقة والعزلة بدلاً من معالجة الأسباب الأساسية للآزمات الدولية وتعزيز السلام والأمن الدوليين في شبه الجزيرة الكورية.

في الختام، تؤكد الجزائر في معرض تناولها للحالة المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على ضرورة الحوار البناء والتعاون الدولي باعتبارهما وسيلتين أساسيتين للتغلب على التحديات في شبه الجزيرة الكورية. وعلى الرغم من أننا ندرك الأجواء المثيرة للقلق من التوتر والخوف من إمكانية اندلاع حرب في شبه الجزيرة الكورية - لا سيما الخوف من اندلاع حريق نووي - وعلى الرغم من أننا نعرب عن رأينا باستمرار في كل مناقشة تجري في المجلس بشأن مسألة عدم الانتشار، لا بد لي أن أؤكد أن اهتمامنا اليوم يجب ألا يحد عن المسألة الأساسية. ويجب أن يسترشد السعي إلى إيجاد حل لأزمة شبه الجزيرة الكورية بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والشواغل الأمنية المشروعة لكلا الطرفين.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالمفوض السامي فولكر تورك والمقررة الخاصة إليزابيث سالمون في المجلس، ونود أن نشكرهما على إحاطتهما القيمتين. وأشكر أيضاً السيد كيم على شهادته.

أود أن أبدأ بالتشديد على الدور الأساسي الذي يؤديه المجلس أيضاً فيما يتعلق بالوقاية. فمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من بين أقدر الكيانات على أن تقدم لنا أفكاراً متعمقة عن الديناميات التي لا يُنتبه لها في كثير من الأحيان والتي يمكن أن توجه أعمال مجلس الأمن، ولهذا السبب أنا سعيد بعودة المفوض السامي إلى المجلس.

وندين الانتهاكات المنهجية والجسيمة لحقوق الإنسان الجارية منذ أمد طويل في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي قد يشكل

في الختام، نكرر دعوة المجتمع الدولي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال لالتزاماتها الدولية بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة امتثالاً كاملاً، وإلى استئناف الحوار على جميع المستويات دون شروط مسبقة من أجل تحقيق سلام مستدام في المنطقة. أخيراً، ندعو أيضاً جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى زيادة التركيز على تهيئة بيئة أكثر ملاءمة لمواطنيها ومعالجة المسائل التي ستعزز رفاههم الاجتماعي والاقتصادي.

السيد بن جامع (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أعرب عن خالص تعازينا لحكومة وشعب ملاوي في فقدان المأسوي لنائب رئيس ملاوي، السيد ساولوس شيليمبا، والوفد المرافق له. ونعرب عن تعاطفنا ومواساتنا لعائلاتهم وأصدقائهم.

لقد قررت الجزائر، في نهاية المطاف، أن تصوت مؤيدة عقد هذه الجلسة، وهي جلسة بشأن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لأن هذه المسألة موجودة أصلاً على قائمة بنود جدول أعمال المجلس، ومبدأ الجزائر هو أنه يحق لأي عضو في المجلس أن يطلب عقد جلسة، وفقاً للمادة 2 من النظام الداخلي المؤقت. ولذلك، نعتقد اعتقاداً راسخاً أن مناقشتنا يجب أن تسترشد بالجوهري الوارد في عنون بند جدول الأعمال الذي اعتُمد اليوم.

ويود وفد بلدي أن يتناول النقاط التالية. في جلسة اليوم بشأن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تؤكد الجزائر من جديد التزامها الثابت بمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والمساواة بين الدول الأعضاء والتسوية السلمية للنزاعات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. لكن، إذ نذكر بأن الركائز الثلاث للأمم المتحدة هي التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية، وكذلك السلام والأمن، يجب أن نؤكد على أن المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن نفسه، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة، هي صون السلام والأمن الدوليين.

وتولي الجزائر أهمية كبيرة لتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها في كل زمان ومكان. وفي الوقت نفسه، تعتقد الجزائر اعتقاداً راسخاً أن الدول الأعضاء قد أنشأت هيئات مخصصة مكلفة وفقاً لتقسيم العمل

الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه الناس في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نقصاً خطيراً في الحصول على الغذاء. ولهذا السبب، فإننا ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى السماح بوصول الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الدولية الأخرى بشكل عاجل وضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية لسكانها، مثل الحصول على الغذاء والدواء والرعاية الصحية.

ولا نزال نشعر بالقلق لعدم إجراء أي حوار منذ عدة سنوات بشأن لم شمل العائلات المشتتة. كما أننا نشعر بالقلق إزاء الهاربين من كوريا الشمالية المعرضين لخطر الإعادة القسرية إلى وطنهم، وندعو إلى توفير الحماية الدولية لهم.

وللأسف تسود ثقافة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتقع المسؤولية عن ضمان المساءلة عن هذه الأعمال في المقام الأول على عاتق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومع ذلك، وفي غياب مثل هذه الجهود، تؤيد سلوفينيا استكشاف خيارات أخرى للمساءلة، بسبل من بينها الملاحقات القضائية على المستوى الوطني بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية وكذلك الإحالة من جانب مجلس الأمن إلى المحكمة الجنائية الدولية. ونرحب أيضاً بالجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لضمان المساءلة غير القضائية، مثل إجراءات جبر الضرر وتخليد الذكرى.

إن حقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من بناء السلام والأمن المستدامين في شبه الجزيرة الكورية. ولذلك، فإننا ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وقف سياسة العزلة الذاتية والتعاون مع المجتمع الدولي. ونشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الإسراع في عملية الموافقة على المنسق المقيم الذي عين مؤخراً، وكذلك على التعاون مع المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وآليات الأمم المتحدة الأخرى.

السيدة بن (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في تقديم تعازينا العميقة لحكومة وشعب ملاوي خلال فترة الحداد الوطني هذه.

بعضها جرائم ضد الإنسانية، وفقاً لما جاء في تقرير لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/HRC/25/63)، الذي عُرض قبل 10 سنوات. وللأسف، كما سمعنا مرة أخرى اليوم من مقدمي الإحاطات، فإن الحالة العامة لحقوق الإنسان لم تتغير منذ نشر ذلك التقرير. بل على العكس تدهورت في العديد من النواحي. ولذلك ترحب سلوفينيا بعقد جلسة الإحاطة المفتوحة اليوم. إن حجم انتهاكات حقوق الإنسان مرعب وله آثار أوسع نطاقاً على السلام والأمن الدوليين. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دليل على الصلة الجوهرية بين حالة حقوق الإنسان المحلية والسلام والأمن الدوليين. والحالة هناك مثلاً صارخ على أن النظام الذي ينتهك معايير الديمقراطية وحقوق الإنسان انتهاكاً شديداً في بلده يصبح في نهاية المطاف تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

وعلاوة على ذلك، ترتبط انتهاكات حقوق الإنسان هذه ارتباطاً مباشراً بتزايد عسكري جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتعتمد سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على استغلال العمال والاستخدام الواسع النطاق للسخرة، بما في ذلك الاستخدام القسري لأطفال المدارس، من أجل تطوير قدراتها غير المشروعة في مجال الأسلحة النووية والقذائف التسيارية. ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تحترم التزاماتها الدولية وأن تكفل بدقة التنفيذ الكامل لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بهدف التخلي عن أسلحتها النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وبرامج القذائف التسيارية، وأن توقف فوراً جميع الأنشطة ذات الصلة. وندعو جميع الدول إلى احترام العقوبات التي فرضها مجلس الأمن من أجل تحقيق هذا الهدف.

وتدين سلوفينيا بشدة الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحن قلقون بشكل خاص بشأن وضع النساء والفتيات. وقد تقاومت انتهاكات حقوق الإنسان التي طال أمدها في الآونة الأخيرة بسبب السياسات الصارمة التي اتبعتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي ارتبطت في البداية باحتواء جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وهي لا تزال مستمرة جزئياً. وتقوم سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتأخير ومنع إيصال المساعدات الإنسانية الدولية إلى البلد من خلال القيود المفروضة على

وتتفق غيانا مع تقييم المقرر الخاص بأن النهج المتمحور حول الضحية أو الذي يركز على الضحية أمر بالغ الأهمية لتقديم نظرة أكثر شمولاً لتجارب الأفراد الذين انتهكت حقوقهم.

ونحث حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تعزيز التزامها بالنهوض بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى انتهاج مسار سلمي للتنمية يتماشى تماماً مع التزاماتها كدولة عضو في الأمم المتحدة. كما تؤكد على أهمية ضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة في صنع القرار السياسي والعام. وفي هذا السياق، تحيط غيانا علماً بشكل إيجابي بالمؤشرات التي تشير إلى حدوث بعض الزيادات في تمثيل المرأة في الهيئات الحكومية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتؤكد على ضرورة أن تكون المرأة عنصراً فاعلاً حاسماً في جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام المستدام. ويشمل ذلك جميع الأنشطة في سياق السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية.

وتشجع غيانا باستمرار على التوصل إلى حل سلمي للتوترات المتصاعدة والأزمة الأمنية في شبه الجزيرة الكورية، وتدعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ونشدد على أن الحوار والالتزام بسيادة القانون هما أفضل السبل لتحقيق السلام.

وفي الختام، تشدد غيانا على أهمية احترام حقوق الإنسان لجميع الأشخاص دون تمييز، وتحث حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لالتزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وغير ذلك من الصكوك الدولية ذات الصلة في مجال حقوق الإنسان. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضاً على النظر في الانضمام إلى المعاهدات الدولية الأساسية الأخرى في مجال حقوق الإنسان التي لم تتضمن إليها بعد، وعلى المشاركة البناءة في دورة الاستعراض الدوري الشامل المقبلة في تشرين الثاني/نوفمبر. ونأمل أن تُنفذ بشكل كامل جميع التوصيات التي قُبلت خلال الدورة القادمة.

وأخيراً، تؤكد غيانا مجدداً دعمها لآلية الإغفاء لأسباب إنسانية التابعة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) في

ونشكر المفوض السامي تورك والسيدة سالمون على إحاطتهما ونحيط علماً بعناية بشهادة السيد كيم.

وتؤيد غيانا عمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وتثني على مساهمتهم الهامة في تعزيز احترام حقوق الإنسان وتعزيز القواعد والمعايير العالمية. وتشعر غيانا بالقلق إزاء استمرار توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك القيود المفروضة على الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وقد أخطنا علماً بالتقرير الأخير الذي قدمته المقررة الخاصة إلى الجمعية العامة وتأكيداً على الروابط المتبادلة بين حقوق الإنسان والسلام والأمن، وكذلك بين المرأة والسلام والأمن.

وبالنظر إلى الأهمية المحورية لحقوق الإنسان في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فإننا نعرب عن تقديرنا لإتاحة هذه الفرصة من أجل إجراء دراسة أدق للروابط الملحوظة وتأثيرها على عمل مجلس الأمن. فحقوق الإنسان حقوق متصلة في جميع البشر وضرورية لتحقيق السلام والتنمية المستدامة. وتلزمنا خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب، وهي تستند إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ولذلك، ترى غيانا أن تعزيز حقوق الإنسان الأساسية وحمايتها أمر أساسي لتحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، نلاحظ بقلق متزايد التقارير العديدة التي تفيد بوقوع انتهاكات منهجية واسعة النطاق لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري والاختطاف الدولي والاعتقالات التعسفية والقيود المفروضة على الحريات الأساسية. كما أخطنا علماً بعناية بالتأثير المبلغ عنه بشأن تأثير تلك الانتهاكات على الوضع الإنساني الهش أصلاً في البلد وعلى حياة النساء والفتيات. ومما يؤسف له أن الحالة ازدادت سوءاً بسبب إعطاء الأولوية للإنفاق العسكري على حساب الحماية الاجتماعية والتعليم والرعاية الصحية.

الشمالية مما يصنفه الخبراء على أنه تقزم متوسط إلى شديد. وتحت فرنسا النظام على تسهيل عودة الموظفين الأجانب العاملين في مجال العمل الإنساني إلى الميدان.

ويجب أن تتوقف كوريا الشمالية عن انتهاكاتها الجسيمة. ويجب عليها استئناف تعاونها مع الأمم المتحدة والامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من دون تأخير. وتحت فرنسا جميع البلدان على تذكير كوريا الشمالية بالتزاماتها في ذلك الصدد واحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية لجميع الكوريين الشماليين الذين فروا من بلدهم. وأخيراً، نحث النظام على وقف انتهاكاته المتكررة لقرارات مجلس الأمن والعودة إلى طاولة المفاوضات.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): إن وفد بلدي ممتن للمعلومات التي قدمها المفوض السامي تورك والمقررة الخاصة سالمون. وقد استمعنا باهتمام إلى الإحاطة التي قدمها ممثل المجتمع المدني.

إن السلام وحقوق الإنسان والتنمية أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضاً، وهذا ما يجعلها أسس الأمم المتحدة. إننا نسمع ذلك كثيراً، وهو صحيح. فانتهاكات حقوق الإنسان تؤدي إلى زعزعة ذلك التوازن الدقيق وتؤثر على الركيزتين الأخريين وتضعف تعددية الأطراف التي نقبلها جميعاً كأعضاء في المنظمة. لذلك يساور وفد بلدي قلق بالغ إزاء الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي وثقتها تقارير محايدة للأمين العام والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة. وأعتقد أن من المناسب في ذلك الصدد التذكير بإدانة الجمعية العامة، في قرارها 218/78 لعام 2023، للانتهاكات المنهجية والجسيمة والواسعة النطاق والطويلة الأمد لحقوق الإنسان التي ترتكبها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتحويلها مواردها نحو تنفيذ برامجها غير المشروعة للأسلحة النووية والقذائف التسيارية.

ومن جانبه، اعتمد مجلس الأمن، من خلال قراراته 2321 (2016) و 2371 (2017) و 2375 (2017) و 2397 (2017)، سلسلة

تيسير إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان الضعفاء في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيدة ديم لايبيل (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود، سيدي الرئيس، أن أنضم إلى زملائي في تقديم تعازي فرنسا الصادقة لشعب ملاوي.

وأشكر المفوض السامي، السيد تورك، والمقررة الخاصة، السيدة سالمون، على إحاطتهما الثابقتين للغاية بشأن الحالة في كوريا الشمالية. كما أشكر السيد كيم على شهادته وشجاعته.

وتؤيد فرنسا تأييداً تاماً عقد هذه الجلسة. ويجب على مجلس الأمن أن يواصل التصدي للانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان في كوريا الشمالية. وتساهم هذه الانتهاكات في تقيض السلام والأمن الإقليميين، بينما يواصل النظام الكوري الشمالي في الوقت نفسه برامجه النووية وبرامجه للقذائف التسيارية بوتيرة كبيرة، في تحدٍ لقرارات المجلس، ويزيد من استفزازاته تجاه جيرانه.

وأود أن أشدد على جانبين.

أولاً، لا تزال حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية متثير القلق الشديد. وينتهك النظام الحقوق والحريات الأساسية للكوريين الشماليين بشكل ممنهج، من خلال الممارسات المنتشرة المتمثلة في سوء المعاملة وعمليات الاحتجاز والاعتقال التعسفية وتشنيت الأسر. كما يجب أن نستمر في الدفاع عن ضحايا الاختفاء القسري، بما في ذلك في كوريا الجنوبية واليابان. إن نظام بيونغ يانغ يرفض التعاون مع مختلف آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. ويسود التعسف والإفلات من العقاب. وتنتهي فرنسا على عمل المفوض السامي لحقوق الإنسان والمقررة الخاصة اللذين وإصلاً توثيق حالة حقوق الإنسان والانتهاكات التي يرتكبها النظام رغم عدم تمكنهما من الوصول إلى البلد. ومن الضروري أن ندعم عملهما ونمنحهما دعمنا الكامل في تنفيذ ولايتهما.

ثالثاً، تظل الحالة الإنسانية تبعث على القلق. ولا يزال السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي وظروف الاحتجاز المقلقة والظروف الصحية الكارثية. ويعاني ما يقرب من 20 في المائة من أطفال كوريا

ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وغيرها من الأعمال العدائية العديدة الأخرى رداً في الشمال، الذي اضطر إلى اتخاذ تدابير لتعزيز قدراته الدفاعية الوطنية. وتستعرض واشنطن قدراتها النووية بشكل خطير على مقربة من حدود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد تمت الإشارة مراراً وتكراراً إلى أن ذلك يجعل الوضع قريباً بشكل خطير من حافة نزاع مسلح مفتوح، مع ما يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن التنبؤ بها. ولا ينبغي أن يفاجأ المبادرون بجلسة اليوم إذا ما اقترح أعضاء المجلس عن حق مناقشة ذلك الموضوع بالذات.

والحقيقة هي أن الطريق إلى التطبيع يكمن في توقف الولايات المتحدة وحلفائها عن استفزازاتهم، إلى جانب إجراء مراجعة شاملة لنظام العقوبات وتدابير بناء الثقة. ومن وجهة النظر هذه، تعتبر جلسة اليوم خطوة واضحة في الاتجاه المعاكس. وقد أشرنا مراراً وتكراراً أن المناقشة الأحادية الجانب والمتطفلة لحالة حقوق الإنسان تقوض إمكانية التعاون القائم على الاحترام المتبادل، وهناك الكثير من الأمثلة على ذلك. وبدلاً من التماشي مع الرواية الغربية، ينبغي لآليات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تولي اهتماماً جاداً للدور الذي يقوم به عبء العقوبات الساحق في انتهاك الحقوق الأساسية لمواطني كوريا الشمالية. ونعيد تأكيد موقفنا بضرورة إعادة النظر في نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أجل غير مسمى. فلا توجد آليات لتعديل القيود المفروضة على البلد المعني ولا توجد إجراءات لاتخاذ قرارات عادلة بشأن رفع الأفراد من القائمة. إن جميع القيود الأخرى المفروضة على فرادى البلدان لها أهداف نهائية واقعية، وتتم مراجعتها بانتظام، كما إنها مشمولة بمبادرات لمنع العقاب الجائر، مثل ولاية أمين المظالم، في حين أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي الاستثناء الوحيد الذي يحرم من كل شيء.

ومن الجدير بالذكر أن من دعوا إلى عقد جلسة اليوم يضيفون بشكل مباشر إلى تلك السياسة اللانسانية بتدابيرهم التقييدية الأحادية غير القانونية. وقد وصفت لنا السيدة سالمون اليوم المعاناة التي يتجرعها سكان كوريا الشمالية، وخاصة الأطفال. هل تعرف سبب هذه المعاناة؟ لقد ترتبت عن إغلاق أولئك الذين طلبوا عقد جلسة الإحاطة

من التدابير وشدد على ضرورة احترام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لرفاهية شعبها وكرامته الجوهرية وضمانها. ونود أن نشدد اليوم على ذلك النداء العاجل. ومما يؤسف له أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وبعيدا عن تنفيذ أحكام المجلس الإلزامية، كتفت برامجها التسليحية على حساب رفاه مواطنيها الذين لا تلبى احتياجاتهم ويحرمون من أبسط الحريات، كما سمعنا.

لذلك يحث وفد بلدي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى على احترام حقوق شعبها الإنسانية والكف عن تحويل مواردها إلى التطوير غير المشروع لأسلحة الدمار الشامل وبرامج قذائفها التسيارية، التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين وأدت إلى زيادة التوتر في المنطقة وخارجها. وانسجاماً مع المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، فإنني أضم صوتي إلى النداء الموجه إلى أعضاء المجلس لمضاعفة جهودهم في السعي العاجل للتوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي وسياسي للحالة في شبه الجزيرة الكورية.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اليوم وجه زملاؤنا الغربيون ضربة قوية أخرى لسمعة مجلس الأمن الذي يتحمل، وفقاً لولايته، المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. نعم، يحق لأي عضو في المجلس أن يطلب عقد جلسة بشأن أي مسألة، ولكن يجب أن تقع هذه المسألة ضمن اختصاصات المجلس. فلا يغطي المجلس مناقشات حقوق الإنسان. وفي الوقت الذي يتطلع فيه العالم إلى المجلس أملاً في إيجاد حلول للمشاكل العالمية المعقدة، يهدر المجلس موارده في مواضيع غير مؤسسة ومسيسة بشكل متعمد.

إن الحالة في شبه الجزيرة الكورية هي الضحية الأكبر في ذلك الصدد. والولايات المتحدة وحلفاءها في المنطقة على استعداد للنظر في أي مسائل في مجلس الأمن باستثناء تلك التي تحتاج فعلاً إلى تسوية إذا ما أريد تطبيع الوضع. وفي الوقت نفسه، تواصل الولايات المتحدة، التي تقع عبر المحيط الهادئ وعلى بعد آلاف الأميال من الشواطئ الكورية، توسيع نشاطها العسكري في المنطقة مع اليابان وجمهورية كوريا. فقد أثارت المناورات العسكرية "الضربات القاضية"

عكسية والقيام ب مناقشة ملموسة وبناءة لكافة المسائل التي تواجهها شبه الجزيرة الكورية. وفي هذا السياق، ينبغي أن يدرك المجلس مدى خطورة تأخير إجراء المناقشات ذات الصلة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): لقد أوضحت الصين، قبل التصويت الإجمالي اليوم، موقفها المعارض لنظر المجلس في حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونأسف لنتيجة التصويت وانعقاد الجلسة.

نظراً للديناميات المعقدة والحساسة في شبه الجزيرة الكورية، فقد ازدادت حدة العداء والمواجهات بين الطرفين وأثارت قلقاً دولياً واسع النطاق. ويجب أن يكون من أولويات جميع الأطراف في الوقت الحالي التحلي بالهدوء وضبط النفس والتصرف والتكلم بروية والامتناع عن استنزاف بعضها البعض وعن قول أو فعل أشياء كفيفة بزيادة حدة التوتر. وسيطلب الأمر تضافر الجهود للحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة. ونظراً للحالة الراهنة، ينبغي أن يؤدي المجلس دوراً بناءً في تخفيف حدة التوتر ومساعدة الأطراف على تعزيز الثقة المتبادلة وتشجيع الحوار فيما بينها. إن دفع المجلس إلى النظر في حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كوسيلة لتسييس مسألة حقوق الإنسان واستغلالها لن يؤدي إلا إلى تأجيج التوترات وتفاقم العداء ولن يساعد بأي حال من الأحوال في الحفاظ على السلام والاستقرار.

وإن كانت الولايات المتحدة والعديد من البلدان الأخرى تكثر حقاً للسلام والاستقرار في المنطقة ولحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولرفاهية شعب البلد، فينبغي لها أن تتخذ إجراءات ملموسة لتيسير استئناف الحوار وتتخلى عن سلوكها الاستنزافي وتسعى إلى تغيير الوضع بأسرع ما يمكن. وينبغي لها أن تعدل تدابير الجزاءات، ولا سيما تلك التي تؤثر على الجبهة الإنسانية وسبل العيش، وأن ترفع فوراً في الوقت نفسه التدابير القسرية الأحادية الجانب التي تضر بالحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وتعرب الصين، بوصفها جارة قريبة لشبه الجزيرة وقوة كبرى تتحلى بالمسؤولية، عن استعدادها للبقاء على اتصال وثيق مع جميع

اليوم جميع طرق نقل البضائع، بما فيها اللوازم الطبية والمعدات الأساسية الضرورية لعلاج المواطنين وهؤلاء الأطفال أنفسهم. وتؤدي هذه الإجراءات إلى تفاقم معاناة السكان وتفضي إلى الفقر وعدم المساواة وحرمان الناس من الوصول العادي إلى الرعاية الصحية والأدوية والتعليم والتكنولوجيات. إن هؤلاء الأعضاء في المجلس هم الذين يبنهون الحقوق الأساسية لمواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتجدر الإشارة إلى أن كل ذلك يحدث من أجل تحقيق الأهداف الجيوسياسية للبلدان الغنية والمزدهرة. ولا يمكن للإعفاء لأسباب إنسانية الذي سمعنا عنه كثيراً ولا لأي من فئات المساعدات الإنسانية، الذي يتكرم المحسنون الغربيون المتذمرون بإعطائه، أن يلغي بأي شكل من الأشكال عواقب سياساتهم الرامية إلى خنق الكوريين الشماليين. ولا توضع هذه الإجراءات المناقفة إلا لإخفاء هدفهم الثابت المتمثل في تفكيك النظام السياسي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي ما فتى يتصدى بحزم منذ عقود لأطماع واشنطن الجيوسياسية. والواقع ألا أحد من خصوم بيونغ يانغ يهتم بحقوق الكوريين الشماليين بأي شكل من الأشكال. وهو ما يظهر مرة أخرى عدم جدوى مناقشة اليوم التي يتمثل هدفها الوحيد في تلبية المعايير الغربية المزدوجة فيما يتعلق بأعمال مجلس الأمن وحقوق الإنسان على حد سواء. ولو كان زملائنا الغربيون مهتمين حقاً بحل المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، لكانوا قد لجأوا إلى إجراء الاستعراض الدوري الشامل الذي يتيح التعامل مع القضايا ذات الصلة بطريقة مهنية.

وقد جرت الإشارة اليوم إلى فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) الذي لم يعد له وجود بسبب جميع أنشطته التي تنقر للمهنية. ومن الواضح أن ما يسمى تقرير التفتيش (S/2024/215) الصادر عن خبراء سابقين في مجال الجزاءات من المملكة المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان - وهو اختيار ليس من قبيل المصادفة - قد أعدّه هواة حسب الطلب، مع ارتكاب العديد من الانتهاكات الإجرائية والوقوع في تناقضات منطقية، قبل أن يتفضل نظام كيبف بإحالته إلى هؤلاء الخبراء المزعومين.

ونحث زملائنا الغربيين على الامتناع عن الترويج للروايات الدعائية والاعتراف بأن الخطوات التي يتخذونها تؤدي إلى نتائج

الديمقراطية وجهان لعملة واحدة، وبالتالي ينبغي معالجتها معالجة شاملة. وكما أشار السيد كيم، فهو أمر ضروري من أجل فهم واقع كوريا الشمالية فهما صحيحا وتوضيح الكيفية التي ينبغي أن يستجيب بها المجتمع الدولي. وتحتاج بيونغ يانغ إلى تهديد خارجي لتلومه على مصاعبها التي تتسبب فيها بنفسها ولتبرر بناء قدراتها النووية غير المشروعة. وفي الوقت الذي يطمع فيه النظام شعبه بوحشية لضمان الولاء والطاعة المطلقين، يمكن لهذا النظام أن يعرض أسلحته النووية على أنها مصدر للفخر الوطني ورمز لشرعية قيادته. وبالطبع، لا ينبع شعور جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بانعدام الأمن من أي تهديد خارجي حقيقي أو ما يسمى الشواغل الأمنية المشروعة، كما يُزعم مراراً وتكراراً، بل من خلل جوهري في النظام نفسه يتمثل في سلالة حاكمة غريبة تشكل طائفة عائلية.

ولا يمكن لقادة كوريا الشمالية أن يتحملوا المقارنات مع العالم الخارجي، ولا سيما مع نظرائهم الكوريين في الجنوب على الجانب الآخر من المنطقة المجردة من السلاح. ولطالما انتابهم الخوف مما يمكن أن يحدث إذا علم الشعب الكوري الشمالي مغسول الدماغ حقيقة العالم الخارجي. لقد رأينا مؤخراً أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أصبحت أكثر عدوانية في سياستها النووية وأن حربها ضد المعلومات والثقافة الخارجية أضحت في الوقت نفسه أكثر تطرفاً من أي وقت مضى مثلما أبرز المفوض السامي تورك. ومن المعروف بالفعل أن حرية التعبير معدومة وأنه تُفرض عقوبات شديدة على الناس لمجرد مشاهدة الدراما الكورية الجنوبية أو الاستماع إلى موسيقى البوب الكورية. والآن، أصبح حتى التحدث باللغة الكورية بلكنة سول أو استخدام مفردات على طريقة سول جريمة من الجرائم المعادية للثورة. باختصار، يريد نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يبقي الشعب في الظلام ويحاول منع نفاذ الضوء الخارجي بسيطرته الصارمة وأسلحته النووية. غير أن الظلام لا يمكن أن يدمر النور. إنه يُبَيِّنُه فحسب.

ولم تؤدِّ السياسات والتدابير المضللة التي تتبعها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلا إلى تفاقم موقف النظام. فقد قبلت برامجها

الأطراف من أجل القيام بدور بناء في النهوض بالتسوية السياسية للقضية وتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في شبه الجزيرة الكورية في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جمهورية كوريا.

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن خالص امتناني لأعضاء المجلس لدعمهم هذه الجلسة الهامة. كما أعرب عن امتناني العميق للمفوض السامي، السيد تورك، والمقررة الخاصة للأمم المتحدة، السيدة إليزابيث سالمون، على إحاطتهما الثابنتين والشاملتين. وأود أن أعرب عن شكري الخاص للسيد كيم غوميوك على خطابه القوي وشجاعته في مشاركة قصته الشخصية.

عندما استأنف مجلس الأمن في العام الماضي جلساته بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعد انقطاع دام أكثر من خمس سنوات (انظر S/PV.9398)، تمكنت جمهورية كوريا من المشاركة بموجب المادة 37. إن قلبي يعتصر ألماً اليوم وأنا أترأس هذه الجلسة بصفتي رئيس مجلس الأمن، وخاصة بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لتقرير لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/HRC/25/63) الذي مهد الطريق أمام مجلس الأمن للتطرق إلى حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار بند مستقل من جدول الأعمال. وهو ما حدث لأن الانتهاكات المنهجية والواسعة النطاق والجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية ولأن تلك الانتهاكات تهدد السلام والأمن الدوليين. ولا يزال، للأسف، هذا التقرير الذي مضى عليه عقد من الزمن يجسد الواقع.

ويرجع سعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المحموم لامتلاك الأسلحة النووية وسيطرتها الأورويلية على شعبها إلى سبب جذري واحد هو استمرار نظامها الغريب مهما كانت التكلفة. وتشكل المسائل النووية ومسائل حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية

خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب. ويجب السماح لهم بالوصول إلى وجهاتهم المنشودة بأمان. وفي هذا الصدد، نود أن نذكر جميع الدول الأعضاء بضرورة احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية.

وبالنظر إلى هذه الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي يقودها النظام، فليس من المستغرب أن تقرير لجنة التحقيق قد حدد الجناة الرئيسيين بأنهم مسؤولون حكوميون يتصرفون تحت السيطرة الفعلية لأجهزة الدولة المركزية والقائد الأعلى لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفضلاً عن ذلك، يتناول التقرير الأخير للمقررة الخاصة سالمون بالتفصيل المبادرات الرامية إلى تعزيز المساءلة، بما في ذلك إحالة مجلس الأمن للحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المحكمة الجنائية الدولية، على النحو الذي أوصى به تقرير لجنة التحقيق. وكما أبرزت المقررة الخاصة، فإنه على الرغم من الاختلافات بين أعضاء المجلس، من الأهمية بمكان أن يُبقي مجلس الأمن هذا الخيار على الطاولة.

وكما أشار بعض أعضاء المجلس هذا الصباح، فإن قضايا حقوق الإنسان ينبغي أن تعالجها أجهزة الأمم المتحدة المختصة. ومن هذا المنطلق، أدى مجلس حقوق الإنسان في جنيف دوره عن حق في نيسان/أبريل باعتماده بتوافق الآراء قراره 55/21 الذي يكلف مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بتقديم تقرير مستكمل شامل عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ضوء الذكرى السنوية العاشرة لصدور تقرير لجنة التحقيق. والآن، جاء دور مجلس الأمن للرد بالمثل.

إن كوريا الشمالية مثل عربة ذات رأسين تقودها الأسلحة النووية وانتهاكات حقوق الإنسان. وإذا توقفت انتهاكات حقوق الإنسان، سيتوقف تطوير الأسلحة النووية أيضاً. ولهذا السبب، يتعين علينا النظر في حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من منظور السلام والأمن الدوليين في حين أن الحقوق الإنسانية لأبناء الشعب الكوري الشمالي مهمة للغاية في حد ذاتها. وينبغي لمجلس الأمن أن يتناول حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية

غير المشروعة للأسلحة النووية والقذائف الباليستية بالإدانة والجزاءات على المستوى الدولي، فضلاً عن رد حازم من جمهورية كوريا والولايات المتحدة. كما يتسبب قمعها القاسي في زيادة معاناة شعبها وفي تراكم تهم خطيرة ضدها في سياق المساءلة. وكلما حاولت بجهد أكبر، كانت النتائج أسوأ.

يتجاوز متوسط دخل الفرد في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالكاد 1 500 دولار، مما يجعلها أحد أقل بلدان العالم نمواً نصف سكانها تقريباً من نقص التغذية. غير أن النظام مستمر في تبيد موارده المادية والبشرية من خلال الانخراط في برامج مكلفة لتطوير الأسلحة النووية وتدريب قرصنة الإنترنت وشراء الكماليات للخبذة الحاكمة دون أي اهتمام بسبل عيش أبناء شعبه، بينما يطمس على أعينهم وعلى سمعهم. وبلغت التكلفة الإجمالية لتطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف وتجربتها مؤخراً خلال العام المنقضي أكثر من تكلفة الغذاء لمدة عام لجميع سكانها.

ويستغل النظام أيضاً السخرة لمواصلة البقاء وتوليد إيرادات لبرامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية غير المشروعة. وتشكل التعبئة الجماهيرية، بما في ذلك للأطفال، أحد عناصر الاقتصاد الأساسية. ونجد أسوأ أشكال السخرة وانتهاكات حقوق الإنسان في السجون السياسية ومرافق الاحتجاز في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ولا يتوقف استغلال مواطنيها في العمل عند حدودها. فهي تواصل نشر عمالها في الخارج، في انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن، لتوليد إيرادات لأسلحة الدمار الشامل غير المشروعة التي تمتلكها. وعلى وجه الخصوص، تذكرنا الشهادات التي أدلى بها مؤخرًا عاملون في مجال تكنولوجيا المعلومات انشقوا على النظام بالرق المعاصر.

ولا تقتصر الجرائم المروعة التي يرتكبها نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مواطنيه. فمسألة المختطفين والمحتجزين وأسرى الحرب، بما في ذلك من مواطني جمهورية كوريا واليابان، لا تزال دون حل منذ فترة طويلة.

وعلاوة على ذلك، يتعرض الفارون الكوريون الشماليون الشجعان، عند إعادتهم قسراً إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لانتهاكات

الديمقراطية على أساس منتظم. ويجب أن يقف المجتمع الدولي متحدًا للضغط المستمر على بيونغ يانغ لتغيير سلوكها وسياساتها وقبول دعوتنا للحوار التي طال أمدها.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر على أخذ الكلمة. أود فحسب أن أرد بإيجاز على الملاحظات التي أدلى بها ممثلًا الاتحاد الروسي والصين.

أولاً، فيما يتعلق بإشارة الاتحاد الروسي إلى التدريبات العسكرية للولايات المتحدة، فإنها تدريبات نجرها مع حلفائنا منذ أمد بعيد وهي ذات طابع دفاعي ولا تشكل أي تهديد للنظام في بيونغ يانغ.

وأود أيضاً أن أقول إنني مسرور جدا لسماع أن الممثل الروسي يرحب بإجراء مزيد من المناقشات في المجلس بشأن الجوانب الأخرى لملف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونرحب بذلك بشدة ونتطلع إلى إجراء مناقشات من هذا القبيل. غير أنني أعتقد أن أحد الأعضاء الدائمين الآخرين في المجلس قد يتبنى نهجا مختلفا إزاء إجراء مزيد من المناقشات بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

فيما يتعلق بالصين، قلنا مراراً وتكراراً أننا مستعدون لإجراء حوار غير مشروط مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقلنا ذلك مراراً وتكراراً. وفي كل مرة نعلن ذلك وفي كل مرة نمد فيها يداً المفتوحة، تقابلها قبضة مشدودة. ونرحب مرة أخرى بإجراء حوار من هذا القبيل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

تتعلق نقطتي الأخيرة بتخفيف الجزاءات. إننا لا نعتقد أنه ينبغي مكافأة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على انتهاك قرارات مجلس

الأمن المتعددة مرات عديدة جداً. فذلك سيبعث برسالة خطيرة ومثيرة للقلق إلى من يُحتمل ضلوعهم في نشر الأسلحة. ومن ثم، ينبغي ألا نكافئ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على انتهاكاتها المتكررة لقرارات مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء بنفسي مدلاء ببيان آخر.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أضطر للرد على البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة. صحيح أننا سمعنا ممثلي الولايات المتحدة مراراً يقولون إنهم مستعدون لإجراء حوار غير مشروط مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهم يؤكدون استعدادهم للحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة والعمل على إيجاد حل شامل لمشكلة شبه الجزيرة. وقد سمعنا هذا الخطاب مرات عديدة. ولكن ما الذي تفعله الولايات المتحدة في الواقع؟ من الناحية السياسية، إنها تضغط باستمرار على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك باستخدام مسألة حقوق الإنسان بغية ممارسة الضغط على البلد اليوم. أما عسكرياً، فإنها تجري باستمرار تدريبات عسكرية واسعة النطاق وشديدة الكثافة، بما في ذلك إرسال أسلحة استراتيجية إلى شبه الجزيرة. ومن الناحية الاقتصادية، فقد دأبت على فرض جزاءات انفرادية وحشية على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أدت إلى تفاقم الحالة الإنسانية في البلد. ونأمل أن تتوقف الولايات المتحدة عن قول شيء وفعل شيء آخر. ونأمل أن تتخذ إجراءات ملموسة تعبر عن إرادتها السياسية وتوقف أعمالها الاستنزائية وتعمل مع الصين وغيرها للمساهمة في تحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة.

رفعت الجلسة الساعة 12/20.